

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون



## الجلسة ٤

الاثنين، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦،

الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غزالي اسماعيل (ماليزيا)

بأن تُقفل قائمة المتكلمين يوم الأربعاء الموافق ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ الساعة ١٨/٠٠. فهل لي أن أطلب من الوفود أن تتفضل بالتبليغ عن الوقت الذي يقدر أن إلقاء كلماتهم سوف يستغرقه، على أن يكون هذا التقدير أدق ما يمكن. وقد يسمح ذلك أيضا للمتكلمين المقرر بصفة مؤقتة بالنسبة لهم أن يحضروا بعض الجلسات، أن يتكلموا فعلا.

والآن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في المناقشة العامة، وزير خارجية البرازيل، سعادة السيد لويز فيليبي بالميرو لامبريا.

السيد لامبريا (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أرجو يا سيدي أن تقبلوا تهانتي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. ووفد البرازيل يثق أن هذه الهيئة، تحت زعامتكم، قوة جديدة في سعيها إلى تحقيق مبادئ وأغراض ميثاقنا.

وأود أيضا أن أثنى على صديقي العزيز السيد ديوغو فريتاس دو أمارال على تفانيه في قيادة الدورة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أدعو إلى الكلام المتكلم الأول في المناقشة العامة، أود أن أذكر الأعضاء بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة، بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر، بأنه ينبغي عدم الإعراب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد إلقاء الخطاب.

وفي هذا الصدد هل لي أن أذكر الأعضاء أيضا بمقرر آخر اتخذته الجمعية في الجلسة نفسها، ويقضي بأن المتكلمين في المناقشة العامة، بعد الإدلاء ببياناتهم، ينبغي أن يغادروا قاعة الجمعية من خلال الحجره GA-200. الكائنة خلف المنصة، قبل أن يعودوا إلى مقاعدهم.

وأود أيضا أن أذكر الممثلين بأن المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة يقضي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالبرية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C. 178 وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

96-86237

\*9686237\*

وجود هذه البلدان في العالم كأداة للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي.

إن بلدي يأتي إلى هذه الجمعية العامة فخورا بأن يقدم نفسه أمام المجتمع الدولي متمتعا بحضور معزز في العالم. والبرازيل مدينة بهذا إلى توطيد ديمقراطيتها وإلى تحقيق الاستقرار والتحرر الاقتصادي فيها. وإلى استئناف النمو الاقتصادي بروح من العدالة الاجتماعية أعمق غورا. وهي مدينة أيضا بذلك إلى مساهمتها في التكامل الاقتصادي وفي عولمة الاقتصاد العالمي. ونحن ننسج على منوال القوتين الرئيسيتين اللتين تشكلان عالم اليوم ألا وهما: الحرية السياسية والاقتصادية، من ناحية، والتعاون من خلال التكامل والمتاجرة، من ناحية أخرى.

ويطيب لي أن أقول إننا، بفضل الأعمال الحاسمة وليس بالكلمات، خطونا خطى حقيقية كبيرة في توسيع رقعة حوارنا وتعاوننا مع الأمم الصديقة على النطاق العالمي، من متقدمة النمو ونامية على السواء. وقد عززنا مشاركاتنا التقليدية وأنشأنا مشاركات جديدة، خصوصا في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط. ونحن ندرك، أنه، لو أراد الشعب البرازيلي أن يوطد هذه الإنجازات، سنحتاج إلى الاستمرار في السياسات التي حدث بنا إلى هذا المدى. ونعرف أن هذه السياسات لا يزال عليها أن تتغلب على تحديات كثيرة تواجهه البرازيل في الميادين الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. غير أنها بداية هامة.

ونحن على اقتناع بأن التفاعل النامي بين البرازيل ومنطقتها في العالم، وتوطيد مشاركاته الدولية، وكذلك الحوار والتعاون المثمرين مع أصدقائها الكثيرين، إنما هي ظروف لازمة لأن يمضي بلدنا بتطبيق سياساته على الصعيد الداخلي.

إن البرازيل هي إحدى أكبر الديمقراطيات في العالم وهي اقتصاد نام ديناميكي ومتنوع، وفرصة جذابة للاستثمار الأجنبي المنتج وسوق ذو طاقة هائلة، فهي بإيجاز بلد يستطيع أن يتمتع بصلات مثمرة بجميع الأمم على أساس الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل. إن البرازيل، بحكم طبيعتها نفسها، يمكن أن تقوم بدور الجسر بين العوالم الكثيرة المتباينة التي يتألف منها واقعها الداخلي.

الخمسين التاريخية. ونحن ممتنون لالتزامه الدائب بأن يجعل أعمالنا متمشية مع التوقعات السامية التي أنيطت باحتفالات الذكرى السنوية الخمسين.

ويوجه وفدي كلمة امتنان و عرفان إلى الأمين العام، السيد بطرس غالي، على ما أبداه من دأب في الاضطلاع بمهامه.

وللمرة الأولى، يأتي إلى الجمعية العامة كل من أنغولا والبرازيل والبرتغال والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وغينيا - بيساو وموزامبيق بوصفها أعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وهي هيئة كرسست نفسها للتعاون وللتنسيق السياسي، وتتوي الدول الأعضاء في هذه الجماعة أن تتشاور وتعمل معا عن كذب في الأمم المتحدة، سعيا منها إلى أن تدفع قدما على نحو أفضل مصالحها المشتركة وأن تعزز هويتها اللغوية والثقافية والتاريخية.

إن بلدان "السوق المشتركة للمخروط الجنوبي" التي هي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل، قد أتت أيضا إلى الجمعية العامة تحدها روح معززة من الوحدة بينها. إن هذه السوق تعبير حي وملموس عن التكامل الاقتصادي والنزعة الإقليمية المتفتحة وتمثل إحدى القوى الخلاقة التي تعمل في الأمريكتين. وهي من المعالم الجديدة البارزة لهوية قارتنا، وانعكاس للديمقراطية وللالتزام بالإصلاح الاقتصادي في منطقتنا.

وبعد أن رسخت أقدام الاتحاد الجمركي، انضمت شيلي الآن إلى السوق المشتركة بوصفها دولة منتسبة وذلك عن طريق اتفاق للتجارة الحرة ذي آثار سياسية ودبلوماسية بعيدة المدى. وستنضم بوليفيا عما قريب إلى هذه السوق. ونحن نتطلع إلى انضمام بلدان أخرى من المنطقة، وكذلك إلى مزيد من تعزيز الطبيعة الديناميكية والمتفتحة للسوق.

إن السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، بعد أن أصبحت الآن ضاربة أطنابها بثبات في عملية التوسع، وأصبحت تعمل شريكا هاما في عدد متزايد من البلدان والمجموعات الإقليمية، هي استجابة إيجابية من قبل بلدان أمريكا الجنوبية لتحديات عالم اليوم وفرصه. إن إنجازات مثل إقامة السوق المشتركة و "جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية" تعزز مكانتها وتساعد على جعل

لا يزال قائما - وهو مأزق لا يبعث على الارتياح ويؤدي إلى شعور بالشك والإحباط، وإلى شعور بعدم الاطمئنان إزاء مستقبل الأمم المتحدة، وبالتالي إلى الشعور بالخوف.

وفي أعقاب التغييرات الهامة جدا في الساحة الدولية، بدأت الأمم المتحدة مرحلة جديدة في تاريخها دون أن تكون لديها الوسائل والفعالية للعمل بوصفها المحفل السياسي الأعلى للبشرية وللوفاء بالولاية التي أناطها بها المجتمع الدولي - وهي ولاية ما زالت قائمة اليوم كما كانت قبل نصف قرن.

وفي عام ١٩٦١، أشار الرئيس جون ف. كينيدي إلى أن الأمم المتحدة هي "أملنا الأخير، وأملنا الأفضل"، ففي مواجهة التهديد بالحرب النووية ووسط صراعات شتى، عبرت تلك الكلمات عن ثقة المجتمع الدولي بمنظمة قامت على المبادئ العالمية، مبادئ السلام والتفاهم والازدهار لجميع الشعوب.

وفي الوقت نفسه جدد الرئيس كينيدي في التزامه بالأمم المتحدة، عارضا:

"تعهدنا بتقديم الدعم - للحيلولة دون أن تصبح مجرد محفل لتبادل القذح، وتعزيز درعها الذي يحمي الدول الجديدة والضعيفة وتوسيع المجال الذي قد يشملها ميثاقها".

وبعد مرور خمسة وثلاثين سنة على هذه الكلمات الملهمة، تجد الأمم المتحدة نفسها عند مفترق طرق. لقد تغير العالم، وتغيرت العلاقات المتبادلة بين القوة، وكذلك آمال البلدان وتوقعاتها بالنسبة للأمم المتحدة وقدرتها على إدارة الصراعات ومنعها وتسويتها. إلا أن العديد من المواجهات ما زال يسبب المعاناة وزعزعة الاستقرار واليأس في العالم أجمع.

ويحدث هذا في اللحظة التي تواجه فيها المنظمة أسوأ أزمة مالية وأسوأ أزمة حوافز في تاريخها. وهناك شعور واسع بالسخط - يستتر أحيانا ويتضح في أحيان أخرى - إزاء منظمة لا تزال تجسد أسمى المثل التي راودت الروح الإنسانية في السعي إلى السلام والتفاهم فيما بين الشعوب.

إن تطلعاتنا إلى توسيع مدى مشاركتنا في الهيئات الدولية صانعة القرار ستعكس دائما تقييما حريصا لما لدينا من ميزات، ولوزننا الذاتي وللإسهام الذي يمكن أن نقوم به في جماعة الأمم. إننا نسعى إلى أن نكون قوة من أجل السلام والتكامل.

إن الذكرى السنوية الخمسين لمولد الأمم المتحدة قد أثارت، وهو أمر مفهوم، توقعات لدى المجتمع الدولي - وهي توقعات بأننا لن نركز فقط على الماضي وعلى الانجازات الكثيرة للمنظمة، بل أننا سنتطلع أيضا إلى المستقبل بحثا عن طرائق تجعله يتصدى للحقائق والمشكلات الجديدة.

ويمكننا أن نقول بثقة إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين قد أسفر عن نتائج طيبة. وإذ انصب الرأي العام العالمي على الأمم المتحدة، فقد حُمِل الزعماء والحكومات على التفكير في المنظمة وعلى إدراجها في جداول أعمالهم السياسية.

وأستعيد إلى الأذهان المعنى التاريخي لميثاق سان فرانسيسكو، وكذلك أهمية الأمم المتحدة بوصفها محفلا للنقاش السياسي ومِرآة تعكس بوضوح المصالح المتعارضة في فقرة ما بعد الحرب الباردة.

وكشف تفكيرنا المشترك كاشفا واضحا أنه لولا الأمم المتحدة لكان العالم أشد عنفا وزعزعة للاستقرار وخوفا، وأكثر ظلما وقساوة - لا سيما بالنسبة للضعفاء الذين كانوا فريسة سياسة القوة والقرارات التعسفية.

واحتفلنا بالتقدم الكبير المحرز في القانون الدولي وفي الالتزامات السياسية والأخلاقية بالمسائل التي تشغل الإنسانية - مسائل مثل التنمية المستدامة، وحماية البيئة، واحترام حقوق الإنسان، ونزع السلاح، وعدم الانتشار ومكافحة الفقر والإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. وبذلك قدمنا تقريرا ايجابيا في السنوات الخمسين الأولى من عمر الأمم المتحدة.

وليس بوسعنا أن نقول بنفس الثقة إن الذكرى السنوية الخمسين قد فتحت الباب أمام التزام متجدد بالأمم المتحدة ومستقبلها، وقصرت جهودنا عن توقعات المجتمع الدولي. وكانت مخيبة للآمال حتى في ضوء تنبؤات بعض المحللين الأشد حذرا. فالمأزق

الشعوب، وبخاصة مع الدول العشر المجاورة، التي عشنا معها بسلام طوال ما يربو على القرن.

وبدافع من هذا الالتزام فإننا نتوجه بكلمة تحذير إلى الذين هم، مثلنا، يرغبون في رؤية الأمم المتحدة كمصدر للزعامة في العلاقات الدولية، وكأداة لتعزيز مجتمع دولي يقوم على الحرية وحكم القانون وحقوق المواطن.

وإذ باتت القيود السياسية والأيدولوجية للحرب الباردة وراء ظهرنا، فإن العالم الآن منظم حول متغيرات أكثر تحديدا وواقعية بكثير، مثل التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار ونقل التكنولوجيا. والتأكيد على الائتلافات السياسية والأيدولوجية أفسح المجال أمام التأكيد على الائتلافات الاقتصادية. وتحت تأثير ضغط الرأي العام، فإن الحكومات اليوم تهتم بالرفاء الاجتماعي، ونوعية الحياة والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبطالة.

والنقطة الرئيسية في النقاش السياسي أخذت تنتقل إلى غير رجعة من الاستراتيجية والأيدولوجية إلى الاقتصاد والاندماج. ولهذا فإن العالم يسير في طريق الاتفاقات الاقتصادية الإقليمية واسعة النطاق. فالشمال/الجنوب والشرق/الغرب - وهما المحوران الرئيسيان في السياسة الدولية في السنوات الخمسين الماضية - أفسحا المجال أمام مجموعات البلدان المكرسة لأهداف الاندماج الاقتصادي وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والمال والتجارة.

فالشمال والجنوب والشرق والغرب لم تعد النقاط الأساسية في البوصلة السياسية الدولية. فمنظمة التجارة العالمية ومجموعة قوانينها ونظمها العالمية لتعزيز التجارة الحرة، والاتحاد الأوروبي، ومجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومجموعة الـ ٧، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومجتمع التنمية لجنوب أفريقيا والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي، أصبحت تمثل كل في مجال عمله، محفزات التنمية والتعاون والتفاهم، بل والسلام.

وإن السلام الذي توخاه مؤسسو الأمم المتحدة يمكن أن يتحقق نتيجة استجابة العديد من المناطق

والبرازيل ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة وبالإرث السياسي والقانوني والدبلوماسي للمنظمة على مدار السنوات الخمسين الماضية. وهذا الالتزام جزء من التاريخ الدبلوماسي لبلدي وللمبادئ التي حكمت أعمالنا على الدوام في هذه الهيئة وفي علاقاتنا مع جميع

والبرازيل مقتنعة بأن إصلاح الأمم المتحدة ما زال في المتناول، وبأنه ما زال بالإمكان ضمان اضطلاع الأمم المتحدة بدور هام في هذه المرحلة الجديدة من وجودها. وإننا نؤمن بالإصلاح كوسيلة لضمان أن تصبح الأمم المتحدة بديلاً ناجحاً ومنطقياً من أحادية الجانب وسياسة القوة ونؤمن بالإصلاح كوسيلة لاستعادة الأمم المتحدة بوصفها محفلاً فريداً للعمل والمناقشة السياسيين والدبلوماسيين.

وبعد مرور عام على استرعاء رؤساء دولنا وحكوماتنا الانتباه إلى خطورة الحالة المالية للأمم المتحدة، فإن تحقيق حل للمشكلة ما زال مستعصياً علينا.

إن خنق الأمم المتحدة شيئاً فشيئاً بحرمانها من وسيلة أداء وظائفها ليس طريقاً لضمان الكفاءة الإدارية الكبرى. وإذا استمر هذا السيناريو، يمكن أن تتعرض قدرة الأمم المتحدة على التكيف مع ديناميات العالم المعاصر للتهديد على نحو خطير. ومن المحتمل تماماً أن نشهد حالة تقوم فيها هيئات أخرى بشغل الفراغ الذي تركته الأمم المتحدة، هيئات لها أهداف وخطط خاصة بها، قد تعبر أو لا تعبر عن المشاعر السائدة لدى المجتمع الدولي ومصالح السلم والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي، وهذا هو السبب في أننا بحاجة إلى المثابرة والشجاعة والإرادة السياسية، أولاً وقبل كل شيء، لدفع مناقشة المسائل التي تعبر عن التزام حقيقي بالأمم المتحدة، مسائل تتصل باختصاص المنظمة ذاته في العلاقات الدولية عشية القرن الحادي والعشرين.

ومن بين هذه المسائل، إصلاح مجلس الأمن. وهناك توافق آراء عام فعلي على أن مجلس الأمن يجب توسيعه للسماح بمشاركة أكبر من جانب البلدان ذات القدرة على العمل على نطاق عالمي وذات الرغبة في تحمل المسؤوليات المترتبة على ذلك. ويجب أن نحدد الآن طريقاً لهذه العملية. ونتيجة ذلك أساسية لتعزيز الأمم المتحدة.

لقد تعهدت البرازيل ببضعة التزامات في ميدان نزع السلاح النووي وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها. ونحن ملتزمون الآن بجعل نصف الكرة الجنوبي معترفاً به بوصفه منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن هذا من حق شعوب

ومجموعات البلدان لتحديات وفرص ومخاطر العالم الجديد، الذي يطلق عليه اليوم عالم العولمة. إنه عالم يولد الازدهار والتنافس الصحي فيما بين البلدان والمناطق؛ إلا أنه أيضاً عالم يضاعف من أعداد المحرومين والمنبوذين فيما بين البلدان وداخلها؛ إنه عالم يولد الصراع ويزيد من التفاوت، عالم يتطلب التعقل والتفكير والعمل البناء.

فمن طريق السلام، والتعاون، واحترام حقوق الإنسان والتنمية، للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في منع تقسيمات الحرب الباردة من أن تجد تعبيراً جديداً في هوة تتسع في مجال الرفاه.

ويجب على المنظمة أن تتطور لكي تضطلع بنجاح بذلك الدور كما فعلت أحياناً كثيرة في الماضي. ويجب عليها أن تكيف هيكلها وطرائق عملها من أجل أن تستفيد إلى أقصى حد من مواردها البشرية والمادية والمالية. ويجب عليها أن تستخدم القوة السياسية والاستراتيجية والأخلاقية الكبيرة القادرة على حشدنا. ويجب عليها أن تنفذ وتتابع قراراتها وقوانينها التي تستحدث وتعزز بها القانسون الدولي وأن تتابع الالتزامات التي اكتسبتها من المجتمع الدولي.

ويظل هناك القدر الكبير من العمل الذي ينبغي القيام به في أعقاب المؤتمرات الكبيرة التي شكلت جدول الأعمال الدولي في العقد الراهن. فالمؤتمرات المعقودة بشأن حقوق الطفل، والبيئة والتنمية، وحقوق الإنسان، والسكان والتنمية، والتنمية الاجتماعية، والمرأة والمستوطنات البشرية اختتمت بالتزامات يجب احترامها، وقرارات يجب تنفيذها وأعمال متابعة يجب الاضطلاع بها.

ويجب على الأمم المتحدة أن تضمن بأن يصبح جدول أعمالها أكثر جاذبية وأن يتوجه لتحقيق النتائج، وذلك لكي تكتسب احترام الجمهور ولتحتفظ بمكانها الهام في العلاقات الدولية. ويجب علينا أن نصحح الاتجاه إلى عقد اجتماعات لا يكون هدفها سوى أن تسفر عن عقد اجتماعات أخرى أو اتخاذ قرارات ذات طابع طنان. ويجب علينا أن نخلص الأمم المتحدة من صورتها كهيئة بليدة عاجزة عن الارتقاء إلى مواجهة تحديات زماننا.

سواء الحائزة للأسلحة النووية أو غير الحائزة لها أن تحذو نفس الحذو.

وتتوقع شعوب العالم من الأمم المتحدة العمل والقيادة. وتتوقع أن تواصل الأمم المتحدة كونها محفلا رئيسيا للسياسات الدولية، خلال الخمسين سنة المقبلة وأنها ستكون دائما أفضل ولكن ليس آخر أمل لنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): المتكلم التالي في المناقشة سعادة الأونرابل فيليب مولر، وزير خارجية جزر مارشال، وأعطيه الكلمة.

السيد مولر (جزر مارشال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أنتهز هذه الفرصة بالنيابة عن فخامة الرئيس أماتا كابوا وحكومة وشعب جمهورية جزر مارشال أن أشكر الرئيس السابق، الأستاذ ديوغو فريتاس دو أمارال، على قيادته وأن أعترف بها وأن أهنئكم، السفير غزالي اسماعيل على انتخابكم بجدارة للمنصب الرفيع، منصب رئاسة الجمعية العامة.

ويسرني أن أبلغكم، سيدي الرئيس، بأنه في اجتماع محفل المحيط الهادئ، الذي اختتم مؤخرا، في جمهورية جزر مارشال، وجهت الدعوة إلى بلدكم، ماليزيا، لأن تنضم إلى حوار ما بعد انعقاد المحفل في السنة المقبلة، بوصفها شريكا، حيث نأمل في زيادة تعاونا.

وبوصفنا رئيسا لمحفل جنوب المحيط الهادئ، يشرفني أن أدلي ببضع ملاحظات ذات طبيعة إقليمية أولا بالنيابة عن أعضاء المحفل الذين هم أيضا أعضاء في الأمم المتحدة، تعقبها بعض ملاحظات ذات منظور أكثر وطنية.

لقد عقد محفل جنوب المحيط الهادئ جلسته السابعة والعشرين في الشهر الماضي في ماجورو، عاصمة جمهورية جزر مارشال. ويلقي موضوع هذه الدورة، "تضامن المحيط الهادئ من أجل الصالح المشترك"، الضوء على أحد الأركان الأساسية الهامة لتعاوننا الإقليمي من أجل التنمية المستدامة. وقد استعرض قادة المحفل مجموعة واسعة من التدابير في مجال الإصلاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وترد هذه القرارات وغيرها من القرارات الهامة لقادة محفل

نصف الكرة الجنوبي وهو التزام من جانب الذين يمتلكون الأسلحة النووية أو وسائل إيصالها في جميع أنحاء العالم.

وهناك التزام آخر بنزع السلاح في جميع الميادين أود الآن أن أنقله إلى الجمعية العامة، وهو قرار الحكومة البرازيلية بإعلان وقف مؤقت على تصدير الألغام البرية المضادة للأفراد. وقد أكدت لنا خبرة الكتيبة البرازيلية العاملة في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا أهمية وقف مؤقت عالمي لهذا النوع وضرورة تخليص العالم من آفة الألغام البرية التي تشكل تهديدا للحياة اليومية لملايين البشر. ونود أن نرى جميع البلدان التي تصدر الألغام البرية أو التي تمتلك القدرة على ذلك أن تشارك في هذا القرار.

لقد علق المجتمع الدولي آماله على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية. وهناك مبرر كامل لهذه الآمال. ولدينا فرصة تاريخية لإنهاء ممارسة عفا عليها الدهر كانت محل شجب وإدانة الرأي العام الدولي على نحو متزايد. ونتخذ خطوة هامة صوب نزع سلاح نووي عام وكامل ونقول دون لبس إنه ليس هناك مجال في عالم اليوم للأسلحة النووية أو سباق التسلح الإقليمي.

وتلتزم البرازيل بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وبالقضاء على الترسانات النووية. وقد أعربت باستمرار عن معارضتها للتجارب النووية. وقد سعت البرازيل من أجل اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح وقد اعتبرت تعويق توافق الآراء العام في جنيف نكسة خطيرة. ولم يكن من الممكن أن تفكر البرازيل في أن ندع تلك اللحظة تمر، وأن نخاطر برؤية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تواجه نفس المصير الذي تعرضت له مبادرات أخرى كثيرة سمح لها بأن تختفي طي النسيان.

هذا هو السبب في أن البرازيل كانت من بين أوائل المشاركين في تقديم المبادرة الاسترالية بغية اقتناص الفرصة التاريخية بتقديم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى الجمعية العامة للموافقة عليها. وقد بين هذا القرار الالتزام بتسليم عالم أكثر أمانا وخال من الأسلحة النووية إلى الأجيال المقبلة. وهذا هو السبب في أن البرازيل ستوقع فورا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونطلب إلى جميع الدول

وسنستعرض خلال هذه الدورة للجمعية العامة التقدم المحرز في عدد من المسائل ذات الصلة وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك الحفاظ على مصايد الأسماك وإدارتها، والجهود المبذولة من أجل تخفيف أثر ممارسات الصيد غير المشروع. وسنؤكد مجددا أيضا على الأهمية التي توليها منطقتنا لنظام قانوني دولي فعال للمحيطات ومواردها، بما في ذلك، برأينا، توفير الموارد المالية الكافية للسلطة الدولية لقاع البحار في كنجستون، جامايكا.

ولقد أكد زعماء المحفل على أهمية الأرصد السمكية في المحيط الهادئ للتجارة الدولية وأسباب عيشنا. ونذكر أن هذا المورد الهام يجب إدارته بصورة قابلة للاستمرار بغية أن يعود بأقصى قدر من المنافع على منطقتنا. وفي هذا الصدد، طلب زعماء المحفل من خبائنا الإقليميين وضع اتفاقات شاملة لإدارة قابلة للاستمرار لمصايد الأسماك في المنطقة على امتداد المدى الجغرافي الكامل للأرصد السمكية، بما في ذلك أعالي البحار، آخذين بعين الاعتبار الاتفاق المتعلق بالأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، وهو الاتفاق الذي فتح باب التوقيع عليه هنا في نيويورك في العام الماضي. ولقد عرضت جمهورية جزر مارشال أن تستضيف في العام المقبل مؤتمرا ثانيا رفيع المستوى متعدد الأطراف للتشاور بشأن الحفاظ على موارد مصائد الأسماك وإدارتها في الوسط الغربي للمحيط الهادئ بغية إحراز تقدم في هذه العملية. وسيدرس هذا الاجتماع الوزاري عددا من المسائل، بما في ذلك إعادة تجديد الأرصد، وإشراك أكبر للدول التي تقوم بالصيد في المياه البعيدة في الحفاظ على مصايد الأسماك وإدارتها، وجمع المعلومات بشأن الأرصد السمكية ونقلها.

ويلتزم زعماء المحفل أيضا باستعراض وتقييم جدول أعمال القرن ٢١، الأمر الذي سيحصل في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في العام المقبل. ولقد وضعت آليات لتحقيق الحوار الإقليمي، والشراكة والمشاركة في وضع اقتراحات ملموسة للعمل المتعلق بالتقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢. وطلب المحفل من لجنته الاستشارية تنسيق هذه المهام والإعداد لتقديم تقارير إلى هذه الدورة الاستثنائية. وفي هذا الصدد، أود أن أدعو شركائنا في التنمية إلى تعزيز الجهود التي تبذلها بلدان المحفل ومنظماتنا الإقليمية، كي تكون الدورة

جنوب المحيط الهادئ في بيان المحفل، الذي قدم إلى الأمين العام وسيعمم كوثيقة رسمية للأمم المتحدة.

وقد أكد رئيس جمهورية جزر مارشال فخامة السيد أماتا كابيو، في ملاحظاته الاستهلاكية إلى محفل ماجورو، وحدة ووثام الأمم المتجمعة في الاجتماع، التي قطعت حواجز المحيط الهائلة. إن المصالح الوطنية والاختلافات الثقافية، المقيدة بحكم تعارضها، تم التوفيق فيما بينها، وجعلت أكثر مناسبة للظروف فحولت إلى بحر واحد من الوحدة. ومن خلال هذه الوحدة يمكن حل المشاكل التي تبدو مستعصية أو إزالة جميع العقبات التي كانت تبدو كأداء. وقد قام قادة المحفل معا، في مداولاتهم واستعراض كل منهم لأدائه وفي رسمهم الطريق صوب مستقبل آمن يتسم بالرخاء للمنطقة، بإعطاء معنى أعمق لموضوع دورة هذه السنة.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات عن نتيجة هذه المناقشات. إن تغير المناخ مشكلة عالمية تتطلب حلا عالميا. وقد قام المحفل مرة أخرى بإلقاء الضوء على قلقه بشأن تغير المناخ ودعا إلى اتخاذ إجراء عاجل في ضوء تقرير التقييم الثاني للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، الذي ينص على أن رصيد الدليل العلمي يفيد بأن هناك تأثيرا إنسانيا يمكن تبيته على المناخ العالمي. وقد قدم هذا التقرير الكثير مما يشغلنا، وتطلب بلدان المحفل إلى المجتمع الدولي التعجيل بالمفاوضات في المؤتمر التالي للأطراف.

إن المجتمع الدولي بحاجة إلى تحقيق تقدم ملموس صوب هدف تقليل انبعاثات الغازات والاحتباس الحراري في المستقبل القريب. ويتوقف بقاء الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بالإضافة إلى الكثير من الدول النامية التي تتأثر على نحو ضار بطريقة أو بأخرى بتغير المناخ، على اتخاذنا إجراء في هذا الشأن. وسيؤثر تغير المناخ فينا تأثيرا ضارا. ولهذا السبب، نؤكد من جديد تأييدنا الكامل لبروتوكول تحالف الدول الجزرية الصغيرة في سياق مناقشة الفريق المخصص لولاية برلين، الذي يدعو إلى خفض أكبر لثاني أكسيد الكربون في إطار زمني محدد.

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مينوفيس تريغويل (أندورا).

على مواصلة الحوار سعياً إلى إيجاد حل دائم لمسألة الإقليم في المستقبل البعيد الأجل.

وأود أن أبلغ الجمعية العامة بأن المحفل أكد مجدداً تأييده القوي والإجماعي لترشيح استراليا لمجلس الأمن في الانتخاب الذي سيجري هذا العام. علاوة على ذلك، فإن المحفل، إدراكاً منه لأهمية اليابان بصفتها شريكا بناءً في المنطقة، أعرب أيضاً عن تأييده القوي والإجماعي لترشيح اليابان في الانتخاب نفسه.

ولقد أعرب المحفل عن ارتياحه للوقف الدائم للتجارب النووية الفرنسية في جنوب المحيط الهادئ. وسجل هذا الأمر نهاية جميع التجارب النووية في منطقة خضعت لتجارب في الجو وتحت سطح الأرض طيلة خمسة عقود. ويعني إعلان الصين مؤخراً عن وقف اختياري لتجاربها النووية أن جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تحترم الآن الوقف الاختياري للتجارب الذي طالما حث عليه المحفل. وفي وقت سابق من هذا الشهر، بتت الجمعية العامة في اعتماد معاهدة للحظر الشامل للتجارب وفتح باب التوقيع عليها. وهذا الجهد أيده المحفل تماماً، وقدم القرار جميع أعضاء المحفل في الأمم المتحدة. ويسرنا اتخاذ القرار ٧٨/٥٠، ونحث جميع الدول على الانضمام إلينا في التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب والتصديق عليها بأسرع ما يمكن بغية تيسير تنفيذ المعاهدة في أقرب ما يكون.

ونود أن نذكر بالفتوى التي أفتت بها محكمة العدل الدولية فيما يتعلق بشرعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها، والتي سلمت بأن على جميع أعضاء المجتمع الدولي التزاماً بالمواصلة، عن حسن نية، في إجراء المفاوضات واختتامها، وهي المفاوضات التي تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وحث زعماء المحفل جميع الدول المعنية، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على مواصلة إجراء مفاوضات مفيدة بغرض تحقيق خفض هام آخر في المخزونات النووية في المستقبل القريب، بوصف ذلك خطوة نحو الإزالة النهائية للأسلحة النووية.

ولقد رحبوا أيضاً ترحيباً حاراً بتوقيع ومصادقة فانواتو على معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية، توقيع تونغا،

الاستثنائية استعراضاً مستفيضاً وشاملاً. ولكننا نحذر في هذا الصدد من تعدد المنظمات والاجتماعات في الوقت الذي ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده على تدابير عملية تحسن من الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمي. والمشكلة بالنسبة إلى ادارتنا ذات الموارد المحدودة هي في عقد اجتماعات عديدة جداً لتناول المواضيع نفسها، ونخشى أن يحدث نتيجة ذلك ازدواجية لا لزوم لها في العمل.

وسنرفع إلى تلك الدورة تقارير تتعلق بعدد من المبادرات، وذلك متابعة للتقرير الذي قدمه برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ إلى اللجنة في عام ١٩٩٦. ونذكر في منطقتنا أهمية الدور الهام للغابات، وضرورة اتباع المجتمع الدولي نهجاً شاملاً لإدارة جميع أنواع الغابات والحفاظ عليها بصورة قابلة للاستمرار. وفيما يتعلق بدورنا في إدارة الغابات بصورة قابلة للاستمرار، أقر المحفل مدونة سلوك لجنوب المحيط الهادئ لتقطيع غابات طبيعية في بلدان مختارة في محفل جنوب المحيط الهادئ. ونظراً إلى أن عام ١٩٩٧ سيكون عام الشعب المرجانية في المحيط الهادئ، نأمل كذلك في تقديم تقارير بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات إدارة المناطق الساحلية.

ولقد اتخذ المجتمع الدولي في مؤتمر بربادوس خطوات للاعتراف بالحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وبمصالحتها. ونؤكد على الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لبرنامج العمل الشامل الصادر عن ذلك المؤتمر، ولمعالجة الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو يفي بالغرض في الجهود الإنمائية التي تبذلها الأمم المتحدة. وينبغي للدورة الاستثنائية لدى استعراضها جدول أعمال القرن ٢١ أن ترسي الأسس لمزيد من التعاون الدولي، والمبادرات الوطنية والإقليمية، وتعبئة الموارد لتلبية الاحتياجات الإنمائية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وأود أن أثير بعض المسائل ذات الأهمية السياسية لمنطقتنا، فلقد أثنى المحفل على التقدم الذي أحرزته فرنسا والأطراف في كاليديونيا الجديدة بشأن تنفيذ اتفاق ماتينيون. ورحب بقيام السلطات في فرنسا وكاليديونيا الجديدة مؤخراً باستقبال البعثة الوزارية من بلدان المحفل. وتشجع بلدان المحفل جميع الأطراف



ففيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإن من المهم أن يكون للبلدان التي تضررت بشدة من التجارب النووية دور في المجلس التنفيذي ذي الأعضاء الخمسة المتوخى إنشاؤه في إطار المعاهدة، وأن تشرف على جميع جوانب تنفيذ المعاهدة. وأود التأكيد مجدداً على أن جمهورية جزر مارشال على استعداد تام للتقدم بترشيحها لهذا المجلس بمجرد إنشائه.

ونعرب عن امتناننا للرئيس كلينتون ولادارته للسياسة الشفافة التي اتبعوها بكشف المعلومات التي كانت سرية في السابق والمتعلقة ببرامج التجارب النووية في جزر مارشال. كذلك نود التوجه بالشكر إلى أصدقائنا ومؤيدينا في كونغرس الولايات المتحدة لمساعدتهم لنا ونرجو أن يستمر التحسن في التعاون بيننا وأن تتسارع عملية الكشف. فكل المعلومات المتصلة ببرامج التجارب النووية ينبغي أن تقدم إلى حكومتنا، حتى نستطيع أن نستوعب تماماً آثارها على تخطيطنا لصحة ورفاه مواطنينا وبيئتنا.

ولقد علمت حكومة جمهورية جزر مارشال مؤخراً أن الأضرار التي سببتها برامج تجارب الأسلحة النووية خلال فترة الوصاية جاءت أكبر وأكثر بشاعة مما أفصح عنه أصلاً. فالاشعاع الذي أطلقته ١٦٧ تجربة للأسلحة النووية أصبح معروفاً الآن أنه أضر بالجزر المرجانية وبالجماعات السكانية بأكثر مما كشف عنه قبلاً، وهذا هو ما ذكرته اللجنة الاستشارية بالبيت الأبيض المعنية بتجارب الإشعاع البشري. وتظل العواقب الصحية والبيئية والطبية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن آثار الإشعاع المنطلق شاغلاً رئيسياً لحكومة جمهورية جزر مارشال. ونتيجة لهذا فبحسب علمنا أن التكاليف المترتبة على نتائج الإشعاع تجعل من الصعب علينا جداً أن نعالج ونرعى بشكل سليم الناس الذين أصيبوا، ولا تزال تظهر عليهم علامات الإصابة بالأمراض المتعلقة بالإشعاع. وينطبق هذا أيضاً على البرامج الخاصة بتأهيل الجزر التي لوثت وبإعادة التوطين المأمونة للمجتمعات المتضررة.

ونحن لا نستطيع حل هذه المشاكل وحدنا ونجد أنفسنا مضطرين إلى مناقشة المجتمع الدولي. ويظل من شواغلنا أن حالتنا لم تجد الاهتمام والإصلاح الكاملين حتى الآن. ونحن نرحب باستعداد سلطات الولايات المتحدة الآن للعمل البناء مع جمهورية جزر مارشال

وبقيام فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بالتوقيع على بروتوكولات المعاهدة. ونتيجة لهذه التطورات، تكون جميع الدول داخل منطقة المعاهدة قد أيدت المعاهدة الآن، وتعهدت جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية باحترام أحكامها. ونحن نرحب بتصديق فرنسا على البروتوكولات. وحث المحفل أيضاً على قيام المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بالتصديق المبكر على البروتوكولات.

ومما شجع زعماء المحفل إنشاء منطقتين خاليتين من الأسلحة النووية منذ اجتماعهم الأخير هما: منطقة في جنوب شرقي آسيا ومنطقة في أفريقيا. ولاحظ الزعماء مع الارتياح أن هذه التطورات قد مثلت تقدماً فيما يتعلق بالقرارات المرافقة لتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى. وفي هذا السياق، أعرب زعماء المحفل تأييدهم لاتخاذ قرار مناسب في هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة تؤكد فيه الدول الموقعة على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الجزء الجنوبي من نصف الكرة الأرضية وأعضاء آخرون في المجتمع الدولي تأييدهم لهذه المناطق وتعاونهم في تعزيز أهداف هذه المناطق وعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين.

وقد أعاد المحفل تأكيد وجود مسؤولية خاصة تجاه شعوب الإقليم الذي كان سابقاً تحت وصاية الأمم المتحدة والذي تديره الولايات المتحدة، وهو جزر مارشال الذي تأثر سلبياً نتيجة لتجارب الأسلحة النووية التي أجريت في فترة الوصاية. وتشمل هذه المسؤولية إعادة التوطين المأمونة للمجتمعات البشرية المشردة واستعادة الانتاجية الاقتصادية للمناطق المتضررة.

ويود المحفل مجدداً أن يعلن الجزع بسبب شحنات البلوتونيوم والنفايات المشعة عبر منطقتنا. إذ يجب أن تتم هذه الشحنات وفقاً لأشد معايير السلامة والأمن الدولية صرامة. ويجب التصدي بالكامل لجميع الطوارئ، والتشاور التام مع بلدان المنطقة التي تتم الشحنات عبرها.

وأود الآن أن أبدي بعض التعليقات باسم وفد بلدي.

بالتعاون مع الرئيس في جهوده القيادية، ونتطلع إلى العمل بشكل وثيق معه ومع أعضاء الجمعية العامة.

خطاب سعادة السيد مارك فورنيه مولنيه، رئيس حكومة إمارة أندورا

**الرئيس بالنيابة** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
يسرني غاية السرور أن أرحب برئيس حكومة إمارة أندورا، سعادة السيد مارك فورنيه مولنيه وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

**السيد فورنيه مولنيه** (أندورا) (تكلم بالكاتالانية؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد):  
اسمحوا في البداية أن أعرب عن تشرفي بوصفي مواطناً من أندورا بالتميز الذي أولي من الجمعية لبلدي الصغير بانتخابكم نائباً للرئيس في دورة الجمعية العامة هذا العام . وأشكركم لدعوتي لمخاطبة هذه الجمعية وأؤكد لكم دعم شعب أندورا، وأنا واثق من دعم جميع الناطقين بالكاتالانية.

ولا يسعني أيضاً إلا أن أتوجه بالشكر للرئيس السلف، السيد ديوغو فريتاس دو أمارال، على أدائه الفذ على رأس الجمعية العامة في عام الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه أشعر بالرضى وأنا أهني برتغاليا رائعا وشقيقا من شبه الجزيرة الأيبيرية استطاع أن يعطي هذه الجمعية الزخم اللازم للناطق في عملها على التدريب الصحيح، وعلى أمل في حقبة جديدة تدوم خمسين عاما لتنقلنا إلى الذكرى السنوية المائة للأمم المتحدة. كما أود أن أنقل إلى الرئيس الجديد سعادة السيد غزالي إسماعيل أحر التهاني مني ومن بلدي بمناسبة انتخابه؛ وببالغ السرور أؤكد له التعاون الوثيق من نائب الرئيس الأندوري للجمعية العامة الذي سيبقى دوماً تحت تصرفه.

وتنظر أندورا إلى مستقبل العالم بتفاؤل، واثقة بأن النساء والرجال على وجه الأرض سيعرفون كيف يتغلبون على التعصب والجور. ولكي يمكننا التقدم نحو تحقيق أهداف التقدم هذه سيتعين علينا أن نعتمد على الأمم المتحدة. فإصلاحها الذي طالب به الأمين العام جميع الدول في هذه السنوات الأخيرة سيزيد من كفاءة هذه المنظمة مع زيادة التنسيق والحد من

لمعالجة السلسلة الكاملة من القضايا النووية الهامة التي ظلت فترة طويلة تسيء إلى علاقتنا ورفاه شعبنا. ونعترف بالمساعدة التي قدمت إلينا حتى الآن، ومنها الجهود الرامية إلى التطهير وإعادة التوطين. ولكن يظل أمامنا الكثير مما يلزم عمله.

ونعيد تأكيد النداء الذي وجه إلى الفريق العامل رفيع المستوى مفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة والمعني بالحالة المالية للأمم المتحدة، لتخفيض ما سمي بمستوى المعدل الأدنى في جدول الأنصبة المقررة. فهذه قضية بالغة الأهمية لجميع البلدان النامية، ذات الاقتصادات الصغيرة، ولا سيما عدد كبير من الدول النامية الجزرية الصغيرة ولأقل البلدان نمواً. وقد لاحظت لجنة الاشتراكات هذه الحالة وأكدتها في تقريرها الأخير:

"مستوى المعدل الأدنى الجاري للأنصبة المقررة البالغ ٠.١ في المائة ... نتج عنه انحراف خطير عن مبدأ القدرة على الدفع بالنسبة لعدد من الدول الأعضاء الصغيرة".  
(A/50/11/Add.2، الفقرة ٥٠)

ونحن ندعو للجنة الخامسة إلى أن تتخذ إجراء بشأن هذه المسألة في أقرب وقت ممكن، ويحين هذا الوقت في هذه الدورة للجمعية العامة. ونحن نرى أن ذلك سيكون له تأثير طيب على أكثر من ٦٠ بلداً.

ومن مجالات الإصلاح الأخرى البالغة الأهمية لنا توسيع عضوية مجلس الأمن. فالحاجة إلى إجراء عملية أكثر ديمقراطية وإلى توسيع المشاركة في أعمال المجلس من الأمور التي أعدنا تأكيدها جميعنا خلال الدورة التذكارية الخمسين. ومع ذلك فعلينا تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ أفكارنا في هذا الصدد.

وسيكون هذا العام بالغ الأهمية للأمم المتحدة حيث سنجري حصراً لكثير من أنشطتنا الجارية ونضع لبنة الأساس لأنشطة غيرها. وباعتبار جمهورية جزر مارشال رئيس محفل جنوب المحيط الهادئ فإنها لن تدخر جهداً في سبيل ضمان النجاح في اختتام جدول أعمال هذا العام. وقد دأبت هذه الجمهورية على المشاركة النشطة في أعمال هذه الجمعية في السنوات الخمس التي نلنا فيها العضوية. ولقد قطعنا شوطاً بعيداً منذ اعتماد دستورنا في عام ١٩٧٩. ونتعهد

الغاية تبرر الوسيلة - كل هذه الأمور يصعب أن تتأصل في الشباب، لأن الشباب يهتمون اهتماماً أكبر بالوفاء في الصداقة، وبأن يتركوا بصمتهم على المجتمع. فالشباب لديهم المثالية - وشيء ما ننتقده في أحيان كثيرة ولكنه يغذي الحماس الحقيقي والحيوي الذي يحمل الإنسان على السعي إلى الحوار والتعايش الحقيقي - في التطلع، على سبيل المثال، إلى الأمم المتحدة.

هذا هو الجانب من الشباب الذي يتعين علينا أن نرعاها إذا رغبتنا في تحقيق عالم أفضل. وللأسف، لا يزال من الصعب كثيراً على كثير من الشباب التماس خير البشرية في الوقت الذي يفتقرون فيه، في بلدانهم أو مدنهم أو قرانهم وفي بيوتهم أو في أسرهم، إلى أبسط الاحتياجات المادية أو الروحية، وعندما يكون التعليم الذي يتلقونه هو المذهب الرسمي لنظام مستبد، وعندما يكون ما سيأكلونه اليوم - كما كان الحال بالنسبة لأبائهم وأجدادهم قبلهم - قد اكتسبوه بجهد جهيد. وفي البلدان المتقدمة النمو تسحق بطالة الشباب آمال جزء كبير من جيل اليوم الذي أعد إعداداً طيباً، والذي سيضطر إلى إضاعة تعليمه الذي وفرته له عقود من التقدم الاقتصادي. وفي الدول التي لا تزال تسعى إلى تحقيق التنمية، والتي يعيش فيها ٨٤ في المائة من سكان العالم الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة، فإن الحالة مقلقة للغاية: مرض الإيدز، والهجرة الريفية، والفقر، والجوع، ونقص الخدمات الطبية، والاستغلال الجنسي، وجناح الأحداث - وهي مشاكل تضر أيضاً بالبلدان المتقدمة النمو - آفات مستعصية. والبطالة في البلدان النامية أيضاً مشكلة مأساوية. ونحن نعلم أنه يتعين توفير أكثر من ١٠٠ مليون فرصة عمل جديدة في العقدين القادمين لتلبية احتياجات الشباب المتزايد عددهم والسكان الناشطين في البلدان النامية.

وفي مواجهة هذه المشاكل، يتعين علينا، نحن الحكام، أن نتحمل مسؤولياتنا وأن نعطي الأولوية للسياسات التي تؤثر على الشباب، وخاصة السياسات الموجهة نحو مكافحة بطالة الشباب. ومن الواضح أن من المجالات ذات الأولوية التي يتعين علينا تشجيعها هناك مجال التدريب. فلا بد للحكومات أن تنسق خططها الاقتصادية مع سياساتها التدريبية بما يمكن الطلاب من تعلم المهن التي ستكون لهم فرصة ممارستها، وأن تتجنب، قدر الإمكان، حدوث فائض من

الازدواجية المكلفة وتحمل المسؤولية في المجال المالي والتركيز على ولايتها.

ويسألني مواطنو بلدي أحيانا كثيرة "ما الذي يمكن لبلد صغير مثل أندورا أن يقدمه للأمم المتحدة؟" اننا دولة صغيرة المساحة ويحصى سكانها بستين ألفا، ولا نملك الوزن السياسي الذي توفره عادة قوة السلاح. ومع ذلك كان صغر حجمنا من حسن طالعنا. لقد اخترنا ألا نمتلك الجيوش والمدافع منذ أن دمرنا جميع تحصينات البلد في عام ١٢٧٨. ونأمل أن يأتي يوم تقتدي فيه الدول المسلحة تسليحا مفرطا، الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، بالعمل الجدير بالاعجاب الذي قام به الأندوريون في القرن الثالث عشر. وصغر عدد سكاننا جعلنا مدرسة طيبة لفهم البشر وفهم تطالعاتنا الفردية والجماعية، مما أتاح دقة المراقبة على النطاق الصغير. وبما أننا بلد صغير ومسالم، ولنا تاريخ طويل، فإننا نجلب للأمم المتحدة رؤية عالم صبور ومتفائل، ونعتقد أنه إذا كنا نعيش في أرضنا دون صراعات عدوانية طوال أكثر من ٧٠٠ سنة فإن هذا يمكن تطبيقه أيضا خارج حدودنا، لأن الرجال والنساء في أندورا لا يختلفون في النهاية عن بقية البشرية إلا بما لديهم من تجارب تاريخية مشتركة.

إن الشباب الذين ينمون في هذا الجزء الأخير من القرن العشرين هم الذين سيمهدون الطريق إلى الألفية الثالثة. ولذلك أود أن أجعلهم محور بياني هذا العام في هذه المناقشة العامة للجمعية. وبعد ذلك سأشير إلى الآمال التي تخالج بلدي بالنسبة للشباب الذين يجري تعليمهم في مجال فهم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة والحاجة إلى النهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان بوصفها أعمدة السلام والرخاء والعدالة للشعوب، وهي الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها، والتي قد نتمكن من أن نلمحها إذا أسرنا بإنجاز مهامنا.

قلت قبل قليل أن أندورا تثق بالمستقبل. وربما كان أحد الأسباب الرئيسية لذلك حقيقة أن الشباب يمثلون العدد الأكبر من سكاننا وأن هرمنا الديمغرافي يختلف اختلافا كبيرا عن جيراننا في أوروبا الغربية. فالإنسان عند طور الشباب لا يعرف المستقبل. والطاقة التي نمتلكها جميعا تتيج لنا أن نتطلع نحو المستقبل بقوة وبشجاعة وبأمل. فمبررات الدولة، والشعور السياسية، والحتميات الاقتصادية، والايمان بأن

وحقوق الإنسان للشباب في المدارس. واشتركت أندورا أيضا في صندوق الأمم المتحدة للشباب.

وقبل ذلك، في آذار/مارس ١٩٩٥، اقترحت أندورا في مؤتمر قمة كوبنهاغن العالمية للتنمية الاجتماعية قطع التزام كامل ومحدد يقضي بأن تشجع حكومات العالم الحوار بين الأجيال واستطاعت ضمه إلى إعلان رؤساء الدول والحكومات. ونظرا إلى الافتقار إلى المراجع المحددة في الكثير من نصوص الأمم المتحدة، فإن هذا الاقتراح يوفر أساسا طيبا للدراسات اللاحقة حول المواضيع المتصلة بالشباب.

وفي هذه المرحلة، أود أن أقول إن تركيز اهتمامنا على الشباب يجب ألا يجعلنا ننسى على الإطلاق أفراد الأجيال الأكبر سنا، وخاصة المسنين. فيجب الاعتراف بكرامة الشيخوخة وتشجيع احترامها وخاصة في هذا العصر الذي يجعل فيه التقدم الطبي من الممكن إطالة حياة الإنسان. وأن التضامن فيما بين الأجيال المصحوب بالحوار موضوع لا يتجزأ من أية سياسة تستهدف دعم الشباب. وفي الحقيقة، عندما نتكلم عن إعطاء الأولوية للشباب، يجب ألا يعني ذلك التمجيد للعقود الأولى من حياة الإنسان على حساب المسنين. بل على العكس ينبغي أن يعني الاعتراف بالدور الحاسم الذي يمكن للشباب الاضطلاع به فيما سيحدث لاحقا.

وأود لحظة واحدة أن أشيد هنا بجيل الشباب الذي وصفته وسائط الإعلام في الآونة الأخيرة بأنه "ضائع" - شباب البوسنة وأجزاء أخرى من يوغوسلافيا السابقة، الذين كانوا قبل سنوات قليلة أطفالا من أوروبا واثقين من أنفسهم، والذين أمضوا شبابهم في خضم حروب بين الأشقاء و "التطهير العرقي"، بكل ما ينطوي عليه هذا التعبير من اشمئزاز، وعاشوا شبابهم بين الموت والوحشية. إن أندورا، التي كانت خلال الحرب الأهلية الإسبانية وبعدها خلال الحرب العالمية الثانية، أرض الترحاب بالأجيال الضائعة وملاذها من جراء حروب أخرى - وبين الأشقاء أيضا، وفي الحقيقة إذا كان البشر جميعا أخوة، فإي حرب ليست حربا بين الأشقاء؟ - تشعر بالتضامن مع شباب البوسنة، الذين وقعت عليهم المسؤولية عن بناء تعايش جديد وعن إزالة السنوات الماضية من الحملات الدعائية والديماغوجية من وعيهم الجماعي وعن رفض تاريخ المواجهة الذي ابتليت به منطقة البلقان.

الخريجين في قطاعات مشبعة. ويتعين علينا أيضا أن نشجع بصورة كافية، ومن خلال برامج التنسيق والمساعدة التقنية وعند الحاجة، إدماج الشباب في المجتمع. فالمجتمعات الصغيرة، عندما تعمل بالاشتراك مع المنظمات غير الحكومية، تولي اهتماما خاصا لإدارة الموارد وتكون مدركة جيدا لاحتياجات شبابها.

وهذا الجهد المشترك أكثر لزوما عندما نتذكر أننا نعيش في عصر يدرك فيه المجتمع أن الحكومة الكبيرة الحجم وبرامجها تؤدي في بعض الأحيان إلى نفقات تتجاوز المزايا، وأن المسؤولية المالية تعود بفائدة على الاقتصاد أكثر من تكاثر الإدارات الحكومية، وخاصة في البلدان النامية، حيث لا يزال القطاع العام يعاني من آثار البرامج الواسعة النطاق التي لم تحقق النتائج المرجوة. وفي تلك الدول ستجد الحكومات أن من المفيد لها أن تسلم بقيمة تشجيع الائتمانات الجزئية للشباب أصحاب المشاريع التجارية. ومثال بنغلاديش، حيث مكنت هذه الائتمانات كثيرا من النساء من تحقيق الاستقلال المالي، جدير بالذكر في هذا المجال. وأود أيضا أن أشير كمثال على العمل الناجح إلى التدابير التعليمية التي اتخذتها بعض دول أمريكا اللاتينية لصالح أصحاب المبادرات في ميدان الأعمال من الشباب بغية إقامة شركات صغيرة جديدة.

وفي الأمم المتحدة، يتعين على الدول أن تعطي الشباب والبرامج المتصلة بهم دعما مباشرا. وأنا أعني بالتحديد برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها. إن هذا البرنامج الذي اعتمده الجمعية العامة بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ يحدد بعض المشاكل التي تؤثر على شباب العالم ويبين الأولويات الطبية والتعليمية والمتجهة صوب توفير فرص العمل في الأعوام القليلة القادمة. وعلينا أن نطور هذا النص. ويجب أن تتعاون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع الأمانة العامة في تحديد إمكانيات البرنامج ووضع موضع التنفيذ بطريقة ملموسة كيما تصل رسالته إلى جميع الأمم. إن ما نفعله من أجل شباب اليوم سيحدد معالم القرن الحادي والعشرين.

وفي السنة الماضية شاركت أندورا بنشاط داخل الأمم المتحدة في المناقشات المتصلة بالشباب. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، لدى الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للشباب، تكلم سفيرنا في هذه القاعة عن الفوائد من تعليم التسامح

هذه الأفعال، فعندئذ تستحق الأمم المتحدة دعمنا جميعاً.

ويتعين علينا أن نعزز الثقة بمستقبل الرجال والنساء، لا أن نستخف بالمنظمات الدولية. وإن لم نفعّل، فإننا نجازف بتشجيع الحركات التي تسعى إلى التعبير عن هذا الاستخفاف من خلال أعمال العنف والإرهاب. ولا خيار أمامنا إلا أن ننظر في المعاني التي تعطيهما الديمقراطية لأعدائهما والتي بوسعهم استخدامها لتدميرها، لا سيما من خلال الإرهاب. وعندما تخبرنا وسائل الإعلام بأن الأمم المتحدة من المحتمل أن تكون هدفا للإرهاب، نصبح أيضاً أكثر إدراكاً للالتزامنا بتقوية جهود أكثر فعالية للتعريف بمهمة منظماتنا. وطاقات شبابنا يجب ألا توجه للتعبير عن القلق الاجتماعي بالعنف. بل، يجب أن نوجهها، كما قلنا سابقاً، نحو إبداع المرء في عمله وتعزيز الثقة بالإمكانية البشرية. وقبل بضع سنوات، عندما كتب العالم السياسي فرانسيس فوكوياما، بوصفه شاهداً على نهاية الحرب الباردة، عن نهاية التاريخ، نسي القدرة الإبداعية الهائلة للبشرية. وعندما تنتهي حقبة من التاريخ تبدأ حقبة أخرى. ويقع على عاتقنا التأكد من أن الحقبة التاريخية التي دخلناها في التسعينيات ترفض النزوع إلى إعاقة التقدم وانتشار المعرفة الذي نتج عن الخوف الذي أطالت البشرية أمده، وتعكس الخصال التي تقدرها البشرية أيما تقدير.

إن وضع معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية، التي سأوقع عليها غداً بالنيابة عن حكومة أندورا، مع العديد من الممثلين الموجودين هنا، إنجاز يمكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تعتز به ومثال واضح على ما يمكننا أن نفعله عندما تتحد شعوب العالم متمسكة بقوة ومثل السلام. وأندورا، وهي من أوائل مقدمي القرار الذي وضع هذه المعاهدة أمام الجمعية العامة، تتمسك بمبادئها بالكامل، وهي المبادئ التي وفرت الأسس التي أسس عليها بلدي. وعلى نحو مماثل، أعطينا قبل مدة ليست طويلة جداً أولوية عليا للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على أمل أن نعزز نص السلام ذلك. السلام! صرخة الانضمام إلى الدول المحايدة تقليدياً، وهي من أنبل الصرخات، لم تلب بعد - دعونا لا نخدع أنفسنا. فمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ليست سوى الخطوة الأولى، وهي خطوة هامة، نحو مزيد من الجهود لضمان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وتخفيض ترسانات أنواع أخرى من

والبوسنة ليست المكان الوحيد الذي شهدنا فيه أوقاتاً صعبة. فأنغولا وأفغانستان وكمبوديا وليبيريا وسيراليون والصومال وهايتي وغواتيمالا والسلفادور وبوروندي ورواندا والعراق وأماكن أخرى كثيرة أصيبت في السنوات الأخيرة بصراعات بالغة التعقد. وقد جرى فعلاً حل بعض هذه المشاكل أو تخفيف حدتها، غالباً بفضل الأمم المتحدة. وتطورات الحالة في السلفادور مثال جيد على ذلك. ولا تزال بعض النزاعات مستمرة، وهي سبب رعب شديد للمجتمع الدولي.

وفي العام الماضي، ذكرنا وزير خارجيتي، في قاعة الجمعية هذه، بالزيادة الكبيرة في عدد الأفراد العسكريين الذين جرى وزعهم للأمم المتحدة في السنوات الأخيرة. ففي بداية عام ١٩٨٨، كان عدد أصحاب الخوذ الزرق، الذين يشاركون في عمليات حفظ السلام، في العالم يزيد قليلاً عن ٩ ٠٠٠. وبعد سبع سنوات، يبلغ هذا العدد أكثر من ٧٠ ٠٠٠. هذا على الرغم من أن الوسائل العسكرية واللوجستية للعمل المباشر ليست في يد هذه المنظمة الدولية.

في النهاية، نحن - الدول التي تقرر كيف ينبغي لهذه المنظمة أن تتصرف - المسؤولون عن عدم وضع نهاية للنزاعات أو منع وقوعها. ويجب أن يكون النقد بناءً. وعندما نتهم الأمم المتحدة بعدم اتخاذ إجراء في البوسنة، دعونا نسأل أنفسنا ما هو سبب هذا التشعب الكبير في سياسات أعضاء مجلس الأمن وما هو سبب صعوبة تنسيقها. ولذلك، يتعين علينا أن نبذل جهداً لتوفير معلومات لتتوفر للجمهور فكرة دقيقة عما يجري فعلاً خلف الأعلام التي تزين هذا المبنى. وعلينا أن نعرف بنجاحات الأمم المتحدة لا بعيوبها فقط. وعلينا إبراز جهودها الرامية إلى تعزيز القانون الدولي، وهو قانون يضمن التوصل إلى حلول من خلال المفاوضات بدلاً من إظهار القوة، وهذا مبدأ أساسي لبقاء الدول الصغيرة. ويتعين علينا أن نعترف بالخطوات الصغيرة الهائلة التي تتخذها الإنسانية يوماً بعد يوم في لجان الأمم المتحدة، وهي خطوات موجهة نحو تعزيز وتطبيق حقوق الإنسان. وإذا لم يعد الناس، وإن كانوا قلة، في دولة ما يعانون من التعذيب أو الإساءة الكريهة عندما يلقي القبض عليهم؛ وإذا كانت الدماء لا تسفح في بعض أجزاء العالم بسبب الخزي الدولي الذي يلحق بهذه البلدان؛ وإذا لم تمزق التجارب النووية في أماكن أخرى سلم الناس الذين يعيشون هناك لأننا وقعنا معاهدة لحظر

أود أن أدخل روحاً من التفاؤل في خطابي اليوم. فالتفاؤل، عندما لا يخفي الحقيقة بل يحاول بدلاً من ذلك أن يسمو بها، هو أفضل علاج للامبالاة التي يمكن أن تمس بقلوب البشرية في عالم حافل بالصراعات. لقد تكلمت عن الشباب وعن تفاؤلهم وعن الحاجة إلى تركيز اهتمامنا على المشاكل التي تؤثر على الشباب. وقد أشدت بنجاحات الأمم المتحدة، ولكنني أشرت أيضاً إلى الصعوبات التي يتعين علينا أن نتغلب عليها لكي تتمتع الأمم المتحدة بنمو نوعي. وقد دافعت عن تعليم حقوق الإنسان والديمقراطية والتسامح وعن المسؤولية الاجتماعية والفردية من أجل تقدم المجتمعات البشرية. أربع سنوات قبل الألف سنة الجديدة، يجب أن نعطي شبابنا التفاؤل والثقة بالمستقبل.

قبل عام تقريبا، اختتم وزير خارجية أندورا بيانه أمام هذه الجمعية بعبارات لروبرت كيندي. وفي وقت سابق، استعار رئيس حكومة أندورا الذي سبقني من جون فيتسجيرالد كيندي التعبير "أنا من برلين" ليعلن نفسه أنه أندوري في خطاب عن الخصائص التي تنفرد بها الدول الصغيرة. فالإشارة إلى كيندي إشارة إلى عقد من التفاؤل اتسم بالمثل والأحلام التي نشرها رئيس أمريكي شاب في جميع أنحاء العالم. كما اتسم أيضا بالحقائق القاسية والتناقضات، وذلك كما هو الحال في عالم اليوم. إلا أن المثل تبقى لأنه يوجد دائما جيل جديد يتبناها. واليوم، أكرر ذكر الوعد الذي قطعه الرئيس كيندي للأمم المتحدة:

"إلى تلك الجمعية العالمية للدول ذات السيادة، الأمم المتحدة، آخر أمل لنا في عصر فاقت فيه أدوات الحرب أدوات السلم نجدد تعهدنا بتقديم الدعم للحيلولة دون أن تصبح مجرد محفل لتبادل القدرح وبتعزيز درعها الذي يحمي الدول الجديدة والضعيفة، وتوسيع المجال الذي قد يشملها ميثاقها".

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية الأرجنتين، سعادة السيد غييدو دي تيلا.

السيد دي تيلا (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أرجو أن أتقدم أولاً إلى السيد غزالي

الأسلحة - أهداف ستكرس أندورا مزيداً من الاهتمام إليها.

وللمساعدة على تحقيق هذه الأهداف، لدى حكومة أندورا تفويض بالتضامن منصوص عليه في دستورنا. ففي ديباجته، يعلن شعب أندورا أنه تواق إلى بذل كل جهد لتعزيز قيم من قبيل الحرية والعدالة والديمقراطية والتقدم الاجتماعي للحفاظ على علاقات أندورا الودية، وتعزيزها، مع بقية العالم على أساس الاحترام المتبادل والتعايش والسلام والرغبة في التعاون وبذل الجهد من أجل القضايا المشتركة للبشرية.

ويقع حالياً على عاتق الدول، صغيرة أم كبيرة، في إطار الأمم المتحدة، واجب توفير مصدر إلهام للشباب ومنع النزعة إلى العزلة والتطلع إلى ما وراء حدودها، وتشاطر الخبرات وإظهار التضامن مع الدول المكروبة. ومع ذلك، لا يزال للحكومات دور رئيسي في الأنشطة الداخلية للدول، وبالتالي فإن قدرنا قليلاً فقط من جهود الأمم المتحدة ومبادراتها يمكن أن يكون فعالاً حقاً دون تعاونها النشط.

ولهذا السبب، يتعين على قادة الدول، الذين يجتمعون في قاعة الجمعية هذه سنة تلو أخرى، أن يغادروا هذا المكان مقتنعين بمسؤوليتنا، التي لا يمكن تجنبها، تجاه تعزيز حقوق الإنسان داخل حدودنا وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دولنا.

ووفقاً للمادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل، التي وقعت أندورا وصادقت عليها قبل أقل من عام، مسهمة بذلك في عملية المصادقة العالمية التي طالما تافت إليها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، من الحيوي أن تتأكد الحكومات من أن التسامح وحقوق الإنسان يدرسان بحرية وعلى نحو شامل في المدارس بغية تنشئة أجيال جديدة أكثر حساسية لعالمية وأهمية هذه الحقوق. ويجب أن نشجع أيضاً الدول، التي لا تزال تأخذ بأشكال حكم أخرى، على اعتماد العمليات الديمقراطية، وجعل سلطة القانون أولوية للقادة في السنوات القادمة. لا توجد شعوب غير مهياة للديمقراطية، ولا يوجد سوى قادة غير مهيين لتحقيقها.

وأرجو أن أغتنم هذه الفرصة لأبين كيف عالج بلدي كل هذه التحولات. لقد عززت الأرجنتين الخطة الجديدة تعزيزاً نشيطاً، كما كيفت نفسها محلياً ودولياً للوفاء بمقاصد الميثاق ومبادئه من حيث نصه وروحه الجديدة.

ووطدت الأرجنتين الديمقراطية واضطلعت بدور نشط للغاية في الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية. وأعطت مركزاً دستورياً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللمعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان التي هي طرف فيها.

ونظمت الأرجنتين اقتصادها وفتحت إمكانيات وآفاقاً جديدة أمام شعبها عن طريق تعزيز الإدارة الحسنة، والانضباط النقدي، والمساءلة في إدارة الأرصد العامة، والمساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب أمام القانون، ومحاربة الفساد.

وبصفة خاصة، تقدم الأرجنتين وتعزز في منظمة الدول الأمريكية وفي هذه الجمعية وفي منظمات دولية أخرى مبادرات لمحاربة لعنة الفساد، فهو عدو للتنمية والاستثمار والإحسان في المجتمع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ملغاريو لانسوني (باراغواي).

وتتجاوز التنمية المستدامة في الأرجنتين المناقشات الأكاديمية. ويضر التدهور المتزايد لطبقة الأوزون في النصف الجنوبي من هذه القارة بالحياة اليومية لسكان بتاغونيا الجنوبية وعلى صحتهم. والأرجنتين، بالتعاون مع البلدان الأخرى في المنطقة ومنظمة الأمم المتحدة، تضطلع بدور قيادي في تخفيض مستوى الخطر على السكان المتضررين، عن طريق إنشاء خمس محطات لرصد طبقة الأوزون في أرضنا الوطنية، مدمجة هذه المحطات، ضمن نظام الرصد البيئي العالمي المتعدد الأطراف. ويراودنا أمل قوي في أن ينضم المجتمع الدولي إلينا في بذل هذا الجهد عن طريق اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعاون من أجل حماية الغلاف الجوي.

وفي منطقتنا الفرعية، المخروط الجنوبي من الأمريكتين، فإن الأرجنتين تضطلع، مع جيرانها، بدور هام في استئصال الريبية، وفي حل مشاكل الحدود، وفي

اسماعيل بأطيب التهاني وأخلصها على انتخابه بالاجماع رئيساً لهذه الدورة الهامة للجمعية العامة.

لقد اصطحبت مؤخراً الرئيس كارلوس سول منعم في زيارة لبلده. وتراودني ذكريات طيبة للغاية لحفاوة شعب ذلك البلد وأهمية ثقافته والقوة الفائقة لاقتصاده.

كما أننا نعرب عن إعجابنا الصادق بالسفير فريتاس دو أمارال الذي ترأس الجمعية في دورتها الأخيرة. لقد كانت السنة التي ترأس فيها الجمعية مليئة بالمصاعب والتحديات، وقد ترك لنا رؤية إيجابية لمسائل المستقبل.

لقد حظيت بشرف المشاركة في المناقشة العامة أثناء السنوات الست السابقة. وخلال تلك الفترة حدثت تغيرات هامة في العالم وظهرت فيه تناقضات عميقة. وعلى الرغم من تشكك البعض، أرجو أن أشير إلى بعض أوجه التقدم الذي أحرز في الساحة الدولية. لقد حسنا آليات السلم والأمن الدوليين، وتقدمنا في التوطيد العالمي للديمقراطية والتسامح، وأنشأنا مؤسسات للحيلولة دون عدم توقيع عقوبات على الجرائم الخطرة جداً التي تخدش الضمير العالمي، مما يوضح بجلاء المفهوم القائل بأن العدالة والقانون من المكونات التي لا تنفصل للسلم الثابت، وقد عززنا بنجاح العمل الجماعي المكثف في سبيل عدم انتشار الأسلحة النووية والتقليدية، بما فيها الألغام المضادة للأفراد. ولا شك في أن اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يسهم في إحراز مزيد من التقدم، كما يسهم في ذلك سريان اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وقد بدأنا أيضاً تعريف مفهوم التنمية المستدامة لكي نضمن تقدم الأجيال الحالية دون المساس بصلاحية هذا التقدم لأجيال المستقبل. لقد فتحنا سبلاً جديدة للتجارة الحرة، مزيلين الحواجز التي كانت تعتبر حتى أمس أدوات طبيعية للسياسة الوطنية.

لقد حدث كل هذا في السنوات الأخيرة، ولا يفوتنا أن نعترف بأن الأمين العام قد توقع كل هذا وعززه وبينه في تقاريره السنوية، وفي "خطة للسلام" وفي "خطة للتنمية"، وهما وثيقتان أساسيتان وضعهما لتفسير العملية التي بدت في نهاية الحرب الباردة.

والدول الأعضاء في هذه المنطقة تلتزم باحترام السيادة والسلامة الإقليمية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات المدنية، والانضمام إلى الجهود المبذولة في سبيل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، والتعاون في مكافحة الإتجار غير المشروع في المخدرات. ونشعر بسرور بالغ بإسهامنا، مع الدول الساحلية الأخرى، في صيانة التوازن السياسي والإمكانات الاقتصادية في جنوب الأطلسي.

بيد أن هناك مسألة هامة لم تحسم بعد، وهي النزاع المستديم على السيادة على جزر مالدينا، وجنوب جورجيا وجزر ساندوتش الجنوبية والمجالات البحرية المحيطة بها.

وأثناء السنوات الست السابقة، جئت إلى هذا المنبر لأعرب عن مطالب الأرجنتين حكومة وشعباً في النزاع على السيادة على جزر مالدينا.

إنه من غير المفهوم أنه بينما تغلبت الأرجنتين والمملكة المتحدة على الأسى وطرحنا جانباً اختلافاتهما والريبة المتبادلة بينهما وشيدنا علاقة بناءة ومتوائمة، نرى نتائجها الإيجابية كل يوم، فإنهما لم تتمكنتا إلى الآن من الالتزام بقرارات الجمعية العامة ولجنة تصفية الاستعمار، والتقدم في الحوار المفضي إلى حل حاسم لهذا النزاع. إننا لم نتمكن حتى من الجلوس معاً حول طاولة للمحادثات، ولو لمجرد الإعراب عن اختلافاتنا. وبنفس الروح التي شجعت بلدينا على التعاون في جنوب الأطلسي من أجل حماية موارده المتجددة وغير المتجددة، ينبغي لنا أن نتقدم في مجال بحثنا عن حل سلمي لهذا النزاع.

وعلى الرغم من جهودنا، فإن الافتقار إلى الروابط المباشرة مع جزر مالدينا يعرقل الاتصالات البشرية والتجارة والسياحة، ضمن تباعدات محتملة أخرى، وببطء التنمية الاقتصادية والثقافية في جنوب الأطلسي. وانعدام العلاقات بين المنطقتين أمر لا يمكن تصوره في عالم اليوم.

إن الأرجنتين فخورة بتنوعها الثقافي العظيم. ومنذ مولد أمتنا، صانت قوانيننا هذا التراث الثقافي وكنزها. وينص دستورنا الوطني على هدف استعادة جزر مالدينا والممارسة الكاملة للسيادة، ويكفل احترام

تعزيز الاندماج الطبيعي والاقتصادي، وفي دعم التعاون السياسي، وقد أدى كل ذلك إلى تهيئة إطار مثالي للتعاون والتقارب.

وعلى أساس الاستقرار السياسي والاقتصادي، صممنا آليات طموحة للاندماج، كما أننا جعلنا من السوق المشتركة للمخروط الجنوبي للقارة الأمريكية (ميركوسور) ومجموعة ريو كياتين هامتين لسياستنا الخارجية.

وفي الاتفاقات التي وقعت في القمة الرئاسية التي عقدتها السوق المشتركة مؤخراً، صدقت الدول الأطراف - أوروغواي وباراغواي والبرازيل والأرجنتين - على الالتزام بالمؤسسات الديمقراطية. ويرى بلدي أن ذلك يجب أن يكون من المتطلبات المسبقة للعضوية الكاملة في السوق. وقد أنشأت الدول الأطراف آلية للتشاور وللتعاون السياسي تهدف إلى استعراض الأنشطة الدولية التي تهتمنا بصفة خاصة.

وفي ذلك الوقت، وقعت أيضاً اتفاقات أخرى بين السوق المشتركة للمخروط الجنوبي وشيلي وبوليفيا ستوسع نطاق السوق توسيعاً كبيراً وستدخل اقتصاداتنا في نظام أكثر عالمية. ومن الشواهد الواضحة على ذلك اعتماد الاتفاق الإطاري الأقليمي بين السوق المشتركة للمخروط الجنوبي والاتحاد الأوروبي، مما يثير التوقعات الإيجابية ويهيئ الفرص لدعم الصلات بين المنطقتين في الميادين الاقتصادية والسياسية والثقافية.

وعززت الأرجنتين الأنشطة المشتركة بشأن المسائل ذات الأهمية المتزايدة، مثل حماية البيئة، وصيانة الموارد الطبيعية، والتنمية الاجتماعية والإنسانية، داخل إطار الآليات الإقليمية للحوار والتعاون السياسي، وكذلك في الإطار الثنائي، في المحافل الإقليمية وفي الأمم المتحدة. وقد اشتركت الأرجنتين في اتخاذ قرارات ملموسة لمحاربة الإرهاب، والإتجار غير المشروع في المخدرات، والفساد، وهي التهديدات الجديدة للسلم والأمن الدوليين.

وتظهر المصلحة الطبيعية للأرجنتين في جنوب الأطلسي في مشاركتنا في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، التي تضم بلدانا من جانبي المحيط وتكون منطقة نولي لها أهمية خاصة.



وبهدف استكمال المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ، اقترحت الأرجنتين، مهتدية برئيسها كارلوس سول منعم، مبادرة "الخوذ البيض". وها هو الوزع الفعال لتلك "الخوذ البيض" في العديد من عمليات المساعدة الإنسانية يثبت بالفعل مدى وجاهتها من الناحيتين السياسية والتقنية.

والأمم المتحدة مطلوب منها أن تقوم بدور ملموس في النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين. وجميع الدلائل تؤكد أن هذا النظام سيكون متسما بالطابع العالمي المتعاضم، وأن مختلف المشاكل، مثل الفقر والبطالة والفساد ونقص التعليم، يمكن التصدي لها بطريقة أكثر فعالية عند معالجتها على الصعيد العالمي. ولكي تستجيب الأمم المتحدة استجابة فعالة لهذه الولاية التي تزداد اتساعاً وتعتدداً يتحتم على الدول الأعضاء أن تجدد التزامها السياسي بالمستقبل السياسي للمنظمة. وسيكون من الضروري في الوقت ذاته أن نعزز الأمم المتحدة من خلال العملية المتعمقة للإصلاح وتبسيط الإجراءات، تلك العملية التي بدأنا بالفعل.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن، ما زلنا نحيد وجود آلية تعكس، ودون المساس بكفاءة المجلس، الحقائق الجديدة التي تمثل الأرجنتين جزءاً ناشطاً منها، وتكفل مشاركة من دلتوا بوضوح على التزامهم بمقاصد ومبادئ الميثاق واحترامهم لها. ومن المهم بنفس القدر كفاية أن تضمن أساليب عمل المجلس الشفافية في المناقشات وعمليات صنع القرار. وبهذه الطريقة وحدها يمكن للمنظمة أن تصبح محفلاً فريداً للأمم، وأن توجه موارد هذه الأمم على نحو فعال، وأن تواجه بنجاح تحديات عالم يتسم بطابع العولمة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): المتكلم التالي صاحب السعادة السيد أراكلي ميناغاريشيفيلي، وزير خارجية جورجيا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ميناغاريشيفيلي (جورجيا) (ترجمة شفوية عن الروسية): اسمحو لي بادئ ذي بدء أن أهنيئ الرئيس بحرارة على انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم من فوق هذا المنبر للمرة الأولى، وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر كل أصدقائنا في المجتمع العالمي

طريقة حياة سكانها. ولكن الشيء الوحيد الذي نفتقر إليه هو إرادة البدء في مرحلة جديدة معاً.

والأرجنتين مقتنعة اقتناعاً راسخاً بأنه يجب أن يبدأ عصر جديد في جنوب الأطلسي، بصفته منطقة خالية من التوترات، ومكاناً تجتمع فيه معاً ثقافات مختلفة تلتزم بمثل عليا إنسانية وتشارك معاً في الرغبة في تحقيق التقدم والرفاه.

وما كان في الماضي عاملاً سلبياً في علاقاتنا يجب أن يصبح عاملاً إيجابياً ونقطة بدء في علاقة جديدة.

وقد دلل بلدي على استعدادي للمشاركة البناءة في المجالات التي أنشأها النظام الدولي بما يعزز التسامح ويحافظ على السلام. وفي هذا الصدد دعمنا بحماسة جميع الجهود المبذولة لحسم حالات عدم الاستقرار والصراع الخطيرة التي ما زالت سائدة في مختلف أنحاء العالم.

ففي الشرق الأوسط، نرحب بالتقدم المحرز في عملية السلام وبخاصة فيما يتعلق بقضية فلسطين. ونحن نضم صوتنا إلى المناشدات التي تدعو الأطراف المعنية إلى بذل قصارى جهدها من أجل التوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل. ونجسد عرضنا بتقديم تعاوننا الكامل للإسهام في تحقيق ذلك الهدف. إن عملية السلام التي ترعاها هذه الجمعية العامة بدأت تؤتي ثماراً لا ينبغي إهدارها.

أما عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فهي واحدة من أكثر الأدوات فعالية في مجال منع العنف في كل أرجاء العالم. وهذا يفسر دعمنا الكامل لبعثات السلام. ولقد استجبنا فوراً ودون شروط لطلبات مجلس الأمن، ووافقنا على الاشتراك في عمليات تنفذ في نصف الكرة الأرضية الذي ننتمي إليه، وكذلك في أنحاء شتى من العالم بتقديم قدر كبير من الموارد البشرية والمالية.

ونرى من الأمور الحيوية أن نكفل الانتقال المنظم من عمليات حفظ السلام إلى عمليات التعمير التي تستهدف تصحيح الأضرار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسببها الصراعات، وتقديم المساعدة الإنسانية الفعالة للحد من معاناة السكان المتضررين.

بأن جميع الحاضرين في هذه القاعة يعتبرون مبدأ تقرير المصير للأمم والشعوب واحداً من أهم المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وقد أرسى القانون الدولي المعاصر إطاراً واضحاً لتطبيق هذا المبدأ. إلا أنه من غير المقبول أن يستغل مبدأ تقرير المصير من قبل الأقليات الوطنية أو الأمم الصغيرة التي تشكل تاريخياً، مع أمم أخرى، مجتمعاً واحداً داخل إطار دول ذات سيادة هي اليوم أعضاء في الأمم المتحدة.

إن استفرادنا لمشكلة النزعة الانفصالية العدوانية بالذات لم يأت من فراغ، حيث أننا نعتبرها الخطر الرئيسي الذي يهدد السلام والأمن الدوليين في هذه المرحلة. ولقد بذلت جورجيا جهوداً جبارة لوضع مفهوم "الانفصالية العدوانية" على جدول الأعمال العالمي. فهذه النزعة الانفصالية العدوانية تستخدم "التطهير العرقي" كأداتها الرئيسية للانتقام من أمم ومجموعات عرقية أخرى.

وعليّ هنا أن أبرز مثالاً أبخازياً: هناك ٣٠٠ ٠٠٠ من مواطني جورجيا المسالمين تم طردهم من إقليم أبخازيا. وهناك آلاف آخرون قتلوا بالرصاص أو حرقوا أو شنقوا أو عذبوا حتى الموت. هذا علاوة على أن النظام الانفصالي قام بتصعيد اضطهاد سكان جورجيا على أساس الأصل العرقي إلى مستوى سياسة الدولة. وهذا يعد جريمة بالغة الخطورة ضد الإنسانية.

وهذه النزعة الانفصالية العدوانية لها مظاهر مماثلة تشهدها أنحاء أخرى من العالم، مما ترتب عليه زيادة مطردة في تدفقات اللاجئين. وقد اكتسبت هذه العملية شكل عامل عالمي جديد قوي حافل بعواقب اجتماعية واقتصادية لا يمكن التنبؤ بها. ونعتمد أننا بحاجة إلى وضع تدابير أكثر تطوراً للتصدي لها بفعالية.

فما الذي يمكننا عمله بشأن هذا؟ كقاعدة، كان رد المجتمع الدولي على النزعة الانفصالية كظاهرة دائماً تقريباً متأخراً وغير مناسب بالتالي للظروف القائمة.

لقد صدر أول قرار لمجلس الأمن بشأن الصراع في أبخازيا يوم ٩ تموز/يوليه ١٩٩٣؛ وآخر قرار له صدر يوم ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦. وبالمقارنة بينهما، يمكننا أن نرى أن الأمر تطلب ثلاث سنوات لتسمية الأشياء

على المساعدة القيمة التي تقدم لنا في سبيل تعمير جورجيا ديمقراطية جديدة.

في السنوات الأخيرة مرت جورجيا بكل تجربة ممكنة في مرحلة الانتقال من القديم والبالى إلى الجديد والتقدمي. لقد كان التغلب على الماضي الشمولي أليماً وكان يتطلب تضحيات جسيمة. وفي ظل ظروف الفوضى التي تبعت سقوط الشيوعية، والصراعات العرقية - السياسية المستمرة، والتدهور الشديد الذي حل بالاقتصاد، تمكنت جورجيا، بفضل عون المجتمع الدولي، من تحقيق استقرار الأوضاع. وعلى مدى السنتين الماضيتين أنشأنا مؤسسات ديمقراطية، وحققنا الاستقرار الاقتصادي، وطرحنا عملة وطنية جديدة، كما يجري استكمال عملية الخصخصة وتهيئة الظروف المؤاتية للاستثمار الأجنبي. والانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي أجريت في العام الماضي أكدت عزم الشعب الجورجي الوطيد على مواصلة السير على طريق التنمية الديمقراطية. وكان هدفنا من هذا كله تعزيز الاندماج التدريجي لجورجيا، بل الواقع لمنطقة جبال القفقاس بأكملها، في النظام الاقتصادي الدولي. وتعين على جورجيا أن تتغلب في هذا الطريق على عدد من العقبات الذاتية والموضوعية على حد سواء.

واليوم، أود أن أوجه انتباه الجمعية إلى الظاهرة التي أصبحت العقبة الرئيسية التي تعترض طريق جورجيا إلى الانتعاش، وأعني بها النزعة الانفصالية العدوانية التي يمكنها أن تقضي على بواذر السلام والاستقرار لا في جورجيا وحدها وإنما في المنطقة بأسرها. إن نزعة الانفصالية العدوانية ليست بالظاهرة الجديدة ولكنها لفتت انتباه المجتمع العالمي في الآونة الأخيرة بسبب طبيعتها العالمية وأثرها المدمر على الأمن الدولي. ويمكنني أن أقول بكل يقين إن المجتمع العالمي ليس من حقه أن يتخذ موقف المتفرج الخارجي حيال هذه القضية، لأن هناك بلدانا ومناطق بأسرها تتعرض لهذه النزعة، بغض النظر عن موقعها الجغرافي ومستوى تنميتها.

وعلى الرغم من اختلاف الأسباب الكامنة وراء ظهور الحركات الانفصالية من حيث طبيعتها وحجمها، فثمة عامل مشترك واحد يجمع بينها: فهي تنشئ أنظمة قائمة على الإرهاب كأساس أيديولوجي تحت شعار "تقرير مصير الشعب المقهور". وإننا لعلنا ثقة

متخصصة جديدة تركز للكفاح ضد هذه الشرور. ويجب علينا أيضا أن نعمل بأسرع وقت ممكن بشأن إنشاء نظام مستقر للأمن الإقليمي بدونه لن يكون من شأن عملية النزعة الانفصالية العدوانية التي أسهمت في التفكك السياسي والاقتصادي للبنيات الإقليمية التقليدية للتعاون ذي الفائدة المتبادلة والتبادلات الثقافية - الإثنية إلا أن تنمو وتزيد مسرعة بتقسيم المناطق إلى أنظمة صغيرة متعادلة تحت النفوذ الدائم لدول إقليمية مجاورة.

ومرة أخرى، فلنركز بشكل ملموس على آفاق تسوية سلمية للمشكلة الأبخازية. فالمفاوضات الراهنة مستمرة تحت رعاية الأمم المتحدة وعن طريق جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الروسي. كما أن فريق بلدان "أصدقاء جورجيا" يبذل أيضا جهودا ملموسة. وهكذا فإن تسوية الصراع اتخذت بعدا دوليا.

لقد أعلننا مرارا موقف جورجيا بشأن تسوية هذا الصراع وتقرير مركز أبخازيا. أولا، من الضروري ومن الممكن جدا تسوية الصراع عن طريق عملية تفاوض سلمية. وفي دستور جورجيا الجديد، الذي صدر في العام الماضي، تركت مسألة تكوين الدولة الإقليمية لبلدنا مفتوحة بشكل متعمد. وفي الوقت نفسه وضعت اقتراحات تمنح بموجبها أبخازيا حكما ذاتيا تبعا لأعلى المعايير الدولية الممكنة.

قبل شهر، أدلى رئيس جورجيا ببيان طرح فيه مرة أخرى مقترحاته المتعلقة بتسوية الصراع في القوقاز، بما في ذلك تأكيدته للسلطات في سوخومي استعدادة للقاء فورا وإجراء مناقشات جادة.

ومما يؤسف له أن هذه الجهود لم تثمر. وتقع المسؤولية عن هذا على الانفصاليين. وقد ثبت حتى الآن أن من المستحيل إحراز التقدم نحو التسوية السياسية. علاوة على ذلك، قام النظام الانفصالي، لشعوره بالإفلات من العقاب، بسلسلة جديدة من أعمال الإثارة، محاولا تنظيم انتخابات برلمانية مزعومة في نفس الإقليم الذي جرى تطهيره عرقيا والذي يعيش على أرضه في الوقت الحاضر أقل من خمس السكان الأصليين. إن النظام لا يزال يتجاهل بسخرية جهود الوساطة التي يبذلها الاتحاد الروسي والأمم المتحدة والمجتمع العالمي وقرارات مجلس الأمن وقرارات المحافل المختلفة العديدة.

بأسماؤها الصحيحة: تسمية المعتدي معتديا، والمجرم مجرما والضحية ضحية.

ومن الواضح أننا نحتاج إلى نظرية لاحتواء النزعة الانفصالية العدوانية. وهذه ينبغي أن تشمل على عدد من التدابير الرامية إلى كشف الأسباب الكامنة وإلى منع أي مظهر يدل على اتجاهات انفصالية متطرفة والقضاء عليه.

إننا نعتبر من الضروري، أولا، أن نعرف ظاهرة الانفصال فيما يتعلق بالقانون الدولي، ولكي نبلغ هذه الغاية، أن ننشئ أساسا قضائيا وقانونيا متوافقا مع هذا، أي نظاما محددًا تحديدا جيدا لتعريف وتصنيف النزعة الانفصالية العدوانية في صكوك قانونية دولية.

ثانيا، من الضروري وضع وإنفاذ تدابير اقتصادية. قد يرد على ذلك بأن التنفيذ العملي للجزاءات الاقتصادية قائم فعلا. إلا أن هذه ينبغي أن تكون ذات طابع ملزم وأن يخضع إنفاذها لرقابة المجتمع الدولي الصارمة، وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك متابعة بتنفيذ جزاءات ضد المنتهكين عند الضرورة. وفي الوقت نفسه، وحتى ننفي على الحوافز الاقتصادية للقيام بالأعمال العدوانية المسلحة، ينبغي أن نقدم المساعدة الاقتصادية وسائر وسائل الدعم للمناطق التي تزيد فيها الاتجاهات الانفصالية قوة.

ثالثا، يجب أن ننظر في اتخاذ تدابير ذات طابع عسكري - سياسي، مثل فرض حظر على توريد الأسلحة ضد المناطق التي تتخذ فيها النزعة الانفصالية أشكالا عدوانية.

رابعا، أولئك الذين يرتكبون هذه الجرائم ضد الإنسانية يجب أن يدركوا إدراكا تاما أنهم لا يمكنهم التهرب من العقاب الشديد وأنهم سيكون عليهم أن يمثلوا - عاجلا أو آجلا - أمام محكمة دولية. من الواضح أن الإرهاب الدولي والنزعة الانفصالية العدوانية مترابطان، وأنه يجب علينا أن نضافر جهودنا في مكافحتهم كليهما.

إن الجهود التي تبذلها بلدان مجموعة الثمانية الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي تبعث فينا الأمل. وحكومة جورجيا تؤيد تأييدا تاما المبادرة التي طرحها رئيس مصر مؤخرا لإنشاء منظمة دولية

في هذه المبادرة نوقشت ووفق عليها من حيث المبدأ في مؤتمر القمة بين رؤساء الاتحاد الروسي وأرمينيا وأذربيجان وجورجيا، وزعماء جمهوريات القوقاز الشمالية في إطار الاتحاد الروسي في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

وهذه الاقتراحات لا ترمي فقط إلى تسوية الصراعات التي تثير القلق في الوقت الحاضر في منطقة القوقاز بالطرق السلمية، وإنما أيضا إلى التسوية بعد حل الصراعات، بما يكفل أمن المنطقة وتميتها المتعددة المستويات. وهي تدعو إلى تطبيق مبادئ القانون الدولي الأساسية المعترف بها بشكل عام، والتي يضمن التقيد بها السلم والاستقرار في المنطقة.

إنني لا أتكلم عن شيء أتمنى أن يكون صحيحا. إن الطريق إلى تحقيق هذا كله لن يكون - بطبيعة الحال - سهلا، لكنني واثق بأن دول المنطقة لديها عزم كاف وإرادة سياسية كافية لتقوم، بمشاركة المجتمع الدولي النشطة، باتخاذ القرار السليم الوحيد وبأن تقوم، مثل إحدى شخصيات "بريخت" بالخروج من "دائرة" الطباشير القوقازية."

أود أن أشاطركم بعض شواغلي بشأن آفاق الأنشطة الجديدة للأمم المتحدة. إن الإصلاحات الوشيكة التي تؤديها بشكل عملي جميع الدول الأعضاء، تشهد على ظهور مرحلة جديدة نوعيا في تطور العلاقات الدولية. وفي الوقت نفسه، فإن الحاجة إلى الإصلاحات تلقي علينا مسؤولية كبيرة. وليس من حقنا اتخاذ قرارات متسرعة قد تترتب عليها نتائج لا يمكن التنبؤ بها. ومن ناحية أخرى، فإن التعويقات المتزايدة يمكن أن تلحق بقضيتنا الأذى أيضا.

وفي ضوء الواقع الجديد للعلاقات الدولية يبدو جليا أنه ينبغي أن تطرأ هذه التغييرات على هيكل الأمم المتحدة المنوطة بها المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. ولتمكين مجلس الأمن من الاستجابة الملائمة للتحديات المعاصرة ينبغي أن يعكس تشكيله الوقائع الجغرافية السياسية الجديدة. وأنا أشير هنا إلى المسألة الملحة المتعلقة بزيادة عدد أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين. ونحن مقتنعون تماما بأن زيادة عدد الأعضاء ستوسع قاعدة مجلس الأمن الجغرافية السياسية، وهذا بدوره يزيد من فعاليته وتمثيله.

إن القلق المتزايد بشأن هذه النقطة أمر مفهوم أيضا. ألم يؤد التقييم المتسم باللامبالاة سواء عن خطأ أو عن قصد، لأعمال "التطهير العرقي" والإبادة الجماعية في أبخازيا، إلى تعزيز ثقة الانفصاليين بالإفلات من العقاب على جرائمهم بل وبإضفاء المشروعية على الوضع الراهن؟

في الماضي القريب، كانت منطقة عبر القوقاز بمثابة حد فاصل بين نظامين متعارضين، كتلتين عسكريتين - سياسيتين فصلهما ستار حديدي وأيديولوجيتان عنيدتان. وهذه التوجهات المتسمة بالتحدي لم تسمح باستغلال الموارد البشرية والطبيعية الأصلية الخاصة بالمنطقة استغلالا كاملا، الأمر الذي أدى إلى النزول بها إلى مستوى ثانوي على هامش المسرح العالمي.

ونتيجة للتغيرات التاريخية التي وقعت أمام أعيننا، نعتقد أن الوقت قد حان لإعادة تقييم دور منطقتنا تقييما جادا. وهدفنا النهائي هو أن نحولها إلى عكس الاتجاه الذي كانت تسيير فيه في وقت من الأوقات. إن منطقة القوقاز يمكنها أن تصبح - وهي تصبح الآن - منطقة تعاون متعدد الأطراف، ليس فقط بين الدول الواقعة فيها من الناحية الجغرافية. وآفاق إنشاء رواق للانتقال عبر منطقتنا تتحول تدريجيا إلى حقيقة واقعة. إن دول آسيا الوسطى، وحووض البحر الأسود وأوروبا الشرقية والغربية تشترك اشتراكا مباشرا في عملية إنشائه. وبالتالي، أصبح هناك تزايد منطقي في اهتمام المجتمع الدولي بمصير القوقاز.

إن منطقة القوقاز شبكة معقدة من التناقضات والمصالح السياسية والاقتصادية والمالية. ولذلك، من الضروري الاستجابة إلى هذه الظروف الجديدة على نحو مناسب. وإلا، فإننا نخاطر بتهيئة بيئة جديدة قوية واسعة النطاق للتوترات الدولية

وبينما نفكر في بناء هياكل استقرار أساسية عالمية، وبخاصة أوروبية جديدة، تجول بخاطرنا عناصر بالغة التحديد ستشكل وحدة واحدة لا يمكن تقسيمها. وفي هذا السياق، يمكن لمبادرة الرئيس شيفاردنادزه بشأن منطقة قوقاز سلمية، التي اقترحها في ربيع ١٩٩٦، أن تكون أساسا لخلق نموذج إقليمي يصبح، بحد ذاته، مكونا كبيرا من نموذج عام شامل للأمن لأوروبا في القرن القادم. والأفكار التي طرحت

وبما أن جورجيا شهدت مأساة الصراع في أبخازيا وممرت بتجربة "التطهير العرقي" والإبادة الجماعية التي لحقت بسكانها، فهي تحرص حرصا مخلصا على الإنشاء السريع والأداء الفعال لمحكمة جنائية دولية. فينبغي أن تكون هذه الهيئة أداة فعالة لإنفاذ القانون نيابة عن المجتمع الدولي. ويُسجَعنا في هذا الصدد أن تكون لجنة القانون الدولي قد أقرت بالفعل نص قائمة بالجرائم التي تَرْتَكِب ضد السلام والبشرية.

كما يُسعدنا أن تكون الأمم المتحدة قد اتخذت بالفعل خطوات لإرساء الأساس لإعداد فصائل احتياطية لحفظ السلام. وأعلنت جورجيا من قبل استعدادها للمشاركة النشطة في إنشاء القوات الاحتياطية. بيد أننا نعتقد اعتقادا جازما أن على الأمم المتحدة ألا تتخذ أنصاف التدابير، لأن استخدام القوات الاحتياطية لا يمكن أن يوفر حلا كاملا لمشاكل الاستجابة بشكل فعال وموقوت لحالات الصراعات التي تنشأ في مختلف أنحاء العالم.

ونحن في هذا الصدد مقتنعون بأننا ينبغي أن ننفذ أخيرا فكرة إنشاء قوة للانتشار السريع تابعة للأمم المتحدة كيما تضطلع بالمهام التي يُحددها مجلس الأمن لكبح تصاعد الصراعات وبوزع فصائل صنع السلام الرئيسية التابعة للأمم المتحدة.

وختاما، نود أن نرى المجتمع العالمي وحدة من الأمم الحرة يُثري بعضها بعضا روحيا واقتصاديا وثقافيا. ولا بد لبذل الجهود المتبادلة في هذا الاتجاه أن يؤدي بالضرورة إلى إقامة سلام دائم وتعاوني وإلى إيجاد عالم خال من الحروب والصراعات العرقية.

وتوفر الأمم المتحدة فرصة فريدة لوضع نهج موحد ومنسق لحل المشاكل العالمية الحقيقية التي تواجهها البشرية. وهذه هي فرصتنا للتوصل إلى توافق آراء عالمي، وعلينا أن نغتنيها إلى أقصى حد.

أشكر الجمعية على اهتمامها وأعرب عن الأمل في أن تؤخذ آمنا وآمالنا في اعتبار المجتمع الدولي بأسره.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أنغولا، سعادة السيد فينانشيو دي مورا.

وعند النظر في سياق ترشيح ألمانيا واليابان للعضوية الدائمة المحتملة، يحدونا الأمل في أن تتاح الفرصة للتغلب نهائيا وإلى غير رجعة على الآثار النفسية للحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. ففي عام ١٩٩٢ طرح رئيسنا من على هذا المنبر ضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن بضم ألمانيا واليابان إليه؛ وظلت جورجيا منذئذ تكرر دعوتها إلى ذلك.

وينبغي إيلاء اهتمام دقيق إلى المقترحات المقدمة من إيطاليا وغيرها من الدول الأعضاء فيما يتعلق بالعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن. غير أن المجلس ينبغي أن يبقى هيئة صغيرة الحجم نسبيا حتى يكون أكثر دينامية. والأهم عند النظر في توسيع عضوية المجلس أن يولي الاعتبار الواجب بصفة أساسية إلى درجة مشاركة الدول الأعضاء في صون السلم والأمن الدوليين.

وينبغي أن تتطرق التغييرات إلى الجانب العملي في أنشطة المجلس وخاصة بالنسبة إلى حل الصراعات؛ وأن تُصاغ بمزيد من الوضوح المعايير التوجيهية التي يضعها المجلس لاستخدام حقوقه التقديرية المنصوص عليها في الفصول السادس والسابع والثامن من الميثاق، وأن تطبق على المستوى العالمي.

ولتحسين إدارة عمليات حفظ السلام ينبغي أن يتحمل المبعوث الخاص للأمين العام مسؤولية التنسيق لتنفيذ عمليات حفظ السلام، مع المشاركة المباشرة من المنظمات الإقليمية. وينبغي ملاحظة أن عددا كبيرا من الصراعات في العالم كله لا يدخل ضمن فئة التهديدات للسلم والأمن الدوليين بموجب الفصل السابع من الميثاق، مع أنها تأخذ طابع الانتهاكات الجسيمة والصارخة لحقوق الإنسان وتعتبر من الجرائم التي تَرْتَكِب ضد البشرية.

ومن ثم ففي معظم الحالات يشعر مدبرو وممرتكو هذه الجرائم، بما فيها "التطهير العرقي" والإبادة الجماعية، بأنهم يفلتون من العقاب بسبب عجز المجتمع الدولي عن اتخاذ الإجراءات القانونية. وبالتالي ينبغي أن ننظر في إنشاء مؤسسة دولية خاصة للمراقبة تابعة للأمم المتحدة تستطيع التحقيق في الوقائع المتصلة بهذه الجرائم.

الدول على صعيد السيادة، والمعاملة بالمثل في إطار الاحترام المتبادل بين الأمم. وإننا بالسير على هذا السبيل إنما نتناول بكل جدية موضوع إعادة هيكلة الأمم المتحدة ومنظومتها.

إن هدفنا هو جعل الهيئات التي تنسق العمل الرامي إلى حفظ السلم والأمن الدوليين ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تعمل على الوجه الأمثل. وعلى الرغم من أن عددا لا يحصى من المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة تبيّن أن هذا الاهتمام إنما يقوم على أسس صحيحة، فإن شيئا كثيرا لا يزال مطلوبا لإنجازه. يجب أن تنتقل من كلمات النوايا إلى الأفعال.

وفي هذا السياق نعتقد أن الدورة الحالية للجمعية العامة يجب أن تعالج بجرأة وتصميم سياسي جميع القضايا الحالية التي تثير اهتماما مشتركا، بما فيها ما يمت إلى مجالات عمليات حفظ السلام الدولية والأمن الدولي، ومعالجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها العالم النامي.

لقد احتفلت منظمنا في العام الماضي بعيد مولدها الخمسين، وكان هناك اعتراف إجماعي من جميع البشر بالدور الذي تضطلع به بوصفها أهم محفل للعمل المتوافق عليه بين الأمم. وعلى الرغم من أن إعادة هيكلة الأمم المتحدة كانت دائما قضية هامة، فإنها اليوم أشد ضرورة إذا شئنا أن نرتفع إلى مستوى تحديات القرن الحادي والعشرين.

وفي هذا الصدد أود أن أنتهز هذه الفرصة كي أهنئ أولا الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة على ما شهدناه من إنجازات إيجابية.

غير أن الطريق لا يزال أمامنا طويلا قبل أن نحقق أهدافنا النهائية ونمكّن منظمنا من أن تلعب دورها الصحيح. ونحن في الواقع نشعر بقلق شديد من جراء الأزمة المالية الحالية التي تؤثر في التشغيل الصحيح لمنظمنا بل تهدد بقاءها ذاته. وفي هذا السياق، نؤيد العروض التي تقترح اتخاذ خطوات عملية لتصحيح الوضع المالي، مثل إعادة النظر في جدول الأنصبة، وتصغير حجم الأمانة العامة وبعض

السيد دي مورا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية، والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالتهنئة إلى السيد اسماعيل غزالي لانتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسون التي تُعقد في منعطف بالغ الصعوبة. غير أنني مطمئن إلى أن صفاته الشخصية وخبرته الدبلوماسية المؤكدة تكفل النجاح المنتظر من هذه الجمعية.

واسمحوا لي أن أعرب عن تهنيتي لسعادة السيد فريتاس دو أمارال على ما أبداه من التزام متميز خلال فترة توليه لهذا المنصب، وبتقدم بأطيب أمانينا له وهو يستأنف عمله كمرب ويجري البحوث من أجل سلام وتقدم الشعوب كافة.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقديري الكبير للأمين العام سعادة السيد بطرس بطرس غالي لأسلوبه المتسم بالدينامية وبنفاذ البصيرة الذي اتبعه في تصريف أعمال منظمنا في وقت مليء بالتحديات الكبيرة على الساحة الدولية. فقد أصبحت الأمم المتحدة تطالب الآن أكثر فأكثر بمواجهة التحديات الجديدة وتضطر إلى خوض تجارب ليست سلمية دائما. ومن أجل هذه المهمة الصعبة ستواصل جمهورية أنغولا تقديم مساهماتها المتواضعة له في سبيل إنجاح الوفاء بولايته.

وعلى أعتاب القرن الجديد من الألفية الثالثة تنزايد مواجهتنا لتحديات جديدة وأكبر حجما، يتطلب حلها إجراءات مشتركة ومتضافرة من جميع الدول بغض النظر عن حجمها أو إمكاناتها الاقتصادية أو قوتها العسكرية. وفي هذا السياق قررت البلدان التي تعتبر البرتغالية لغة رسمية فيها - وهي أنغولا والبرازيل والبرتغال والرأس الأخضر وسان تومي وبرينسيبي وموزامبيق - أن تنشئ منذ وقت قريب اتحادا للبلدان الناطقة بالبرتغالية من أجل خدمة مصالح شعوبها على نحو أفضل. ونود أن نشكر حكومة وشعب البرتغال على تعزيمهما للمناخ الودي الذي يجري فيه إنشاء اتحاد البلدان الناطقة بالبرتغالية.

فهناك حاجة جوهرية إلى برنامج إصلاح عريض ومتعمق يؤخذ به للمؤسسات المتعددة الأطراف، ويكون إسهاما حاسما نحو تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية على أساس سيادة القانون، وصون المساواة بين

ولذا فإننا نلاحظ بتوجس شديد تكاثر الصراعات الإقليمية والانهيار الاجتماعي والاقتصادي في بعض بلداننا، والتدهور البيئي وبزوغ آفات جديدة مثل الجريمة عبر الوطنية، والاتجار بالمخدرات، وتصاعد موجة الإجرام، والقتل العرقي، وكرهية الأجانب والتعصب الديني والثقافي.

إننا إذ نأتي معا إلى الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، نواجه هذه الصورة القائمة التي تضطرننا إلى التوقف للنظر في ذاتنا بتعمق وتصميم ثابت على التعامل مع هذه القنبلة الموقوتة. وفي هذا الإطار، تحت جمهورية أنغولا جميع الدول الأعضاء على أن تبذل قصاراها سعيا إلى طرائق ووسائل لتحقيق ذلك. ومن الأدوات الرئيسية المتاحة لنا الدبلوماسية الوقائية والتصميم السياسي لدى جميع من هم في وضع يمكنهم من أن يسهموا إسهاما حاسما في سبيل السلم والأمن الدوليين.

وفي الشرق الأوسط تَظْهَر الأحداث الأخيرة اتجاهات خطيرة تعرقل اتفاق واشنطن للاستقلال الذاتي لشعب فلسطين والخطوات الأولى نحو التسوية السلمية المشتركة لقضايا السلم في هذه المنطقة، وهي كلها أمور تهم جمهورية أنغولا إلى أبعد حد.

وتكرر جمهورية أنغولا الموقف الذي اتخذته في موضوع الشرق الأوسط رؤساء الدول والحكومات في اجتماع القمة الثاني والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية في ياوندي، وتناشد الأطراف أن تفي وفاء دقيقا بالتزاماتها، لأنه لا يوجد شيء يمكن أن يقاوم تصميم شعب على أن يكون حرا. كما قال زعيم كبير في هذا القرن، ألا وهو هوشي منه، "ليس هناك أنفس من الحرية والاستقلال".

ونحن بالمثل نشعر بالقلق إزاء الوضع الأليم في تيمور الشرقية، وهي إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي احتلته إندونيسيا احتلالا غير مشروع، انتهاكا للمبادئ المقررة في ميثاق الأمم المتحدة وللقرارات الواجبة التطبيق الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن.

وحكومتنا تؤكد من جديد أن على الأمم المتحدة مسؤولية كبيرة إزاء شعب تيمور الشرقية وينبغي ألا تنكص عنها على عقبها. وفي هذا الإطار تؤيد جمهورية أنغولا وتشجع إجراء حوار بين البرتغال،

هيئاتها بقصد جعلها أكثر كفاءة وأقل بيروقراطية وأخف عبئا.

واسمحوا لي أن أشير، على سبيل المثال، إلى أن عدة مشروعات للمساعدة الإنمائية أو برامج المعونة الإنسانية، يُعهد بها إلى موظفين أجانب بينما يمكن تماما أن يضطلع بها موظفون محليون، لهم مؤهلات مشابهة، ويمكن أن يخفصوا تكاليف التنفيذ إلى أقل من الثلث. وهذا مثال واحد فقط من بين الأمثلة الكثيرة التي يمكن أن نضربها، والتي يمكن أن تساعد إلى مدى بعيد على الإبلال المالي للمنظمة.

إن التدابير التي أشرنا إليها تدابير قابلة للتنفيذ ويمكن أن تُسفر عن منافع أكبر وتحسن تحسيننا ملموسا أداء المنظمة ووكالاتها المتخصصة لأعمالها.

وفيما يتعلق بمجلس الأمن دأبت حكومتنا على مساندة إعادة هيكلته بغية تعزيز دوره وكفاءته وكفالة مزيد من الشفافية في عملية صنع قراراته وفي تنفيذ قراراته. ولذا فإن موقفنا مماثل للموقف الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية. إنه موقف من شأنه أن يوسع عضوية مجلس الأمن ويحقق تمثيلا عادلا ومساويا للأعضاء الدائمين وغير الدائمين، مع المساواة في الحقوق والواجبات. إن مطالبة أفريقيا بمتعدين دائمين على الأقل في مجلس الأمن ليست غير حقها السوي الصحيح. ونؤيد كذلك حق المناطق الأخرى في التمثيل في مجلس الأمن، على أن يكون لها وضع الأعضاء الدائمين.

وفيما يتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن، نعتقد أن المجالات المعنية سوف تجد أسلوب التشغيل السوي لها.

في مناطق عدة من كوكبنا، لا تزال تجري صراعات ترجع إلى عدة عقود، وثمة مصادر توتر جديدة أخذت تتفصد في مناطق كانت تتمتع من قبل بنوع من السلام والاستقرار. وهذا يذهب بأشد توقعات شعوبنا تفاؤلا، وهي الشعوب التي كانت تأمل أن يكون العالم على عتبة عهد جديد من السلام في هذه الحقبة التي أعقبت الحرب الباردة، ممهدة السبيل للتعاون والتنمية.

وأن الأزمة التي تضر حالياً بالاقتصاد العالمي أزمة هيكلية في معظمها من حيث طابعها، وهي نتيجة عدم الاتساق، وانعدام التنسيق، واعتماد سياسات الاقتصاد الكلي التي لا تتلاءم واحتياجات النمو في العالم النامي. ومن الشواغل الكبيرة الإدراك بأن معدل النمو الحالي لبعض بلداننا سلبى في الغالب. وهذا يجبر شعوباً بأكملها على أن تعيش حياة من المجاعة والفقر المدقع. ومن غير المنصف حقاً أن يكون هناك ما يقرب من ٨٠٠ مليون إنسان ما زالوا يعانون من سوء التغذية في أنحاء العالم.

وإن أفريقيا أكثر القارات افتقاراً إلى رأس المال والتكنولوجيا، ونتيجة لذلك فإن معدل النمو السكاني فيها يفوق بكثير قدرتها على إنتاج الغذاء. وفي المقابل، يزيد هذا من الفقر والمجاعة ويمكن أن يؤدي إلى قلاقل اجتماعية خطيرة. ويمكن تجنب هذه العواقب إذا كان بإمكاننا التعويل على دائنينا ونيتهم الحسنة والمؤسسات المالية الدولية الكبرى، التي تفرض وصفات للإدارة الاقتصادية دون أخذ واقع كل دولة في الاعتبار.

إن أحد المفاتيح الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يكمن، في رأينا، في توسيع وإعادة توجيه التعاون الاقتصادي للتنمية. ويجب علينا أن نرسم في أقرب وقت ممكن استراتيجية إنمائية عالمية تسهم في حل المشاكل التي تؤثر اليوم على بقاء اقتصاداتنا.

واليوم، وصل العالم إلى مستوى من الترابط بحيث أن مستويات التفاعل الجديدة بين اقتصاداتنا باتت مطلوبة إذا كان لنا أن نستمع في البقاء ونتمتع بالاستقرار ونتفادى تهديد الانهيار الوشيك الذي عانت منه الدول الأضعف. وتؤكد حكومة بلدي مجدداً دعمها لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بأفريقيا، وفي الوقت نفسه، تؤكد على ضرورة تقديم ضمانات أكبر للنجاح. نظراً لتجربتنا مع البرامج المماثلة في الماضي. ومرة أخرى، ثمة كلمة إشادة يستحقها الأمين العام على هذه المبادرة، والتي تدل مرة أخرى على أن العالم، وبخاصة الأمم المتحدة، لم تدر ظهرها لأفريقيا.

فإذا كان لأفريقيا أن تتغلب على أزماتها الاجتماعية والاقتصادية، فإن من الضروري إجراء تنظيم واسع للموارد المالية والموارد الأخرى قبل نهاية هذا القرن من أجل الوفاء باحتياجات التنمية

الدولة القائمة بالإدارة، وإندونيسيا، سعياً إلى تسوية تعطي حق تقرير المصير والاستقلال لشعب تيمور.

ونشعر كذلك بقلق عميق من جراء الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب في جمهورية كوبا، نتيجة للحصار المالي والاقتصادي المفروض على هذه الدولة العضو بالجمعية العامة.

تؤيد حكومة أنغولا قرارات الجمعية العامة التي تطالب برفع الحصار الاقتصادي تأييداً للشعب الكوبي، الذي يعاني تحت وطأة الآثار السلبية لذلك الإجراء. ولذا فإننا نشجع إجراء حوار يهدف إلى إعادة العلاقات إلى طبيعتها بين هاتين الدولتين صاحبتى السيادة العضوية في المنظمة، التي نسميها الأمم المتحدة، لا الأمم المنقسمة.

وفي سياق القرن القادم، سيكون من أكبر التحديات التي ستواجه الأمم المتحدة حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وسلمت حكومة أنغولا دوماً بالطابع الشامل الذي لا يتجزأ للحقوق الأساسية لكل إنسان والترابط الوثيق بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية. ولذا، أدانت أنغولا دوماً إدانة قاطعة سواء في لجنة حقوق الإنسان أو في المحافل الأخرى، اللجوء إلى الانتقائية واستغلال اللجنة لأغراض سياسية.

وإننا ندين انتهاكات حقوق الإنسان، أينما ارتكبت. بيد أن هذا الموقف، ينبغى ألا يستخدم ذريعة للطائفية، وممارسة الضغط الذي يستهدف توليد عدم استقرار سياسي في الدول ذات السيادة، أو تنفيذ جداول أعمال خفية. إن هذه الممارسة تؤدي النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بدلاً من أن تعززها.

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لإبلاغ الجمعية أنه بناء على اقتراح الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس، وبالتعاون مع مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قرر الاجتماع الـ ٣٢ لمؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية أن يعقد هذا العام اجتماعاً على مستوى الوزراء يكرس حصراً لدراسة معمقة لمسألة حقوق الإنسان في أفريقيا. وستحظى جمهورية أنغولا بشرف استضافة هذا المؤتمر، الذي نعتقد أنه ذو أهمية فائقة في العملية الطويلة والصعبة، عملية نشر الديمقراطية في قارتنا.



فالاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالمستلزمات الكيماوية الأولية، المقرونان بغسيل الأموال، يشكلان كارثة أخرى تزعزع استقرار دولنا. وبالتالي فإن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يمثل بالنسبة لنا مشكلة عالمية تتطلب تعاوناً بين جميع البلدان في أنحاء العالم. وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات وبمساعدة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى، صاغت حكومة بلدي تشريعا مستحدثا وقدمته إلى برلماننا يتصل بمكافحتنا للاتجار غير المشروع بالمخدرات، والمؤثرات العقلية والمستلزمات الكيماوية. ولقد سُن هذا القانون مؤخرا، إلا أننا لا نزال نفتقر إلى الموارد التقنية والدراية الفنية لضمان نجاح هذه الحملة.

وفي الجنوب الأفريقي نسقنا سياساتنا في هذا الميدان من أجل تحقيق نجاح ملموس على الصعيدين الوطني والإقليمي. وكانت النتائج مرضية ومشجعة.

واليوم، كما كان الحال قبل ٥١ سنة، يستمر الكفاح من أجل السلم باعتباره أحد الأهداف الأساسية لجيلنا. ولهذا، يجب أن نكرس كل جهودنا وطاقتنا لإيجاد عالم أفضل بدلا من الإعداد لحروب جديدة تؤدي إلى الضناء الذاتي.

لقد وقعت حكومتي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وصدق عليها البرلمان الأنغولي توا، ونحن نؤيد الجهود المبذولة لحظر التجارب النووية الجديدة. كما نؤكد مرة أخرى نداءنا من أجل احترام القارة الأفريقية، والحفاظ عليها وعلى المناطق المحيطة بها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، وفقا لمعاهدة بليندابا.

وجمهورية أنغولا اليوم أحد البلدان التي يوجد فيها أكبر عدد من الألغام البرية المضادة للأفراد. ويوجد ما يزيد على ١٠ ملايين لغم بثت في الأراضي الأنغولية، وقد تسببت هذه الألغام في سقوط عدد لا حصر له من الضحايا، وتشوه ما يزيد على ١٠٠ ٠٠٠ شخص في بلدي. وتؤيد حكومتي كافة الجهود المبذولة للحظر الكامل على إنتاج وتصدير الألغام البرية المضادة للأفراد واستخدامها في الصراعات المحلية أو الدولية.

وبعد إذن الجمعية، أود أن أتناول الحالة في أفريقيا، التي تبدو اليوم مثل جثة تنهشها الوحوش.

الاجتماعية والاقتصادية للقارة. وبالمثل، فإننا نشعر بعميق القلق إزاء نمو الدين الخارجي لأفريقيا والبلدان النامية الأخرى، بالإضافة إلى عبء الدين الثقيل الذي تنطوي عليه خدمة الدين، التي هي من أسباب استمرار التدهور الاقتصادي والاجتماعي لمستوى معيشتنا.

ونعتقد أن بالإمكان إيجاد حل عادل ودائم لأزمة الدين الخارجي الأفريقي، إذا توفر تفاهم وحسم سياسي قوي لدى الدائنين. فبالنسبة لبعض الدول النامية، تشكل المفاوضات على تمديد أجل الدين حلا ملائما. أما بالنسبة للدول الأقل نموا، فإن الحل الناجح الوحيد يتمثل في الإعفاء التام من الدين وبذلك جهد هائل في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية من خلال الشراكة، وأن تعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب والتكامل الاقتصادي الإقليمي هما عمليتان تمهدان الطريق أمام إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد أكثر إنصافا، وخال من إجراءات الحماية التي تعرقل التجارة الدولية وتضجح في المجال أمام التمييز ضد دولنا.

ومما يثير فينا قلقا مماثلا تدهور الحالة الغذائية في أفريقيا بسبب الجفاف والكوارث الطبيعية الأخرى. ولا يمكن معالجة هذا إلا من خلال تقديم المجتمع الدولي مساعدة خاصة لتطوير قطاعي الغذاء والزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي على صعيد الغذاء في البلدان الأفريقية. وإننا نتوجه بأطيب تمنياتنا بنجاح مؤتمر قمة الغذاء العالمي المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر في روما حيث سيشارك فيه صاحب الضخامة الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس.

ولقد اهتمت حكومة بلدي اهتماما خاصا بمسائل البيئة والمستوطنات البشرية، وأننا ننتهز هذه الفرصة للتشديد على الأثر الإيجابي الذي تركته في أنغولا البرامج والأنشطة ذات الصلة التي يشرف عليها في قارتنا برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وبالرغم من جميع المصاعب التي تواجهها أنغولا، فإنها لم تدخر جهدا في مكافحة التصحر والجفاف في أفريقيا. وإننا نهنيئ جميع البلدان التي تطوعت لاستضافة اتفاقيات مكافحة التصحر ونحث جميع البلدان على التصديق عليها، وبذلك يتسنى دخول الاتفاقية حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن.

ألا تتخلى عن واجبها بأن تترك ذلك البلد يواجه مصيره وحده، ولا يمكنها أن تفعل ذلك.

وأخيراً، ليس بوسعنا إلا أن نكرر مرة أخرى موقفنا المبدئي فيما يتصل بمسألة الصحراء الغربية، وبالتحديد تأييدنا لقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية في هذا المضمار. ونحن مقتنعون بأن المشكلة لا يمكن حلها إلا من خلال إجراء استفتاء على تقرير المصير في ذلك الإقليم.

ونؤيد إيجاد حل سلمي للصراع، مع مراعاة مصالح الأطراف، ولا سيما الشعب الصحراوي، ونقدم تهادينا بشأن استئناف المحادثات المباشرة فيما بين مملكة المغرب ومنظمة بوليساريو.

ولا أود أن أختتم بياني دون أن أعرض على الجمعية عبارات عامة الحالة السائدة في بلدي خلال تنفيذ بروتوكول لوساكا، الذي يهدف إلى استعادة السلم الدائم والمصالحة فيما بين جميع الأنغوليين.

غير أنني، أود، قبل ذلك، أن أعرب عن تقدير حكومة أنغولا الخالص للممثل الخاص للأمين العام في أنغولا، ميتر لون بلوندين بي، بالإضافة إلى ممثلي الأمم المراقبة الثلاث - والاتحاد الروسي والبرتغال، والولايات المتحدة الأمريكية - على الجهود الدؤوبة التي بذلتها، على الصعيد الفردي والمشارك، من أجل السلم والمصالحة الوطنية في أنغولا.

ورغم أن عملية السلام قد انبثقت عنها دينامية معينة منذ اجتماعي فرانسغيل وليرفيل بين رئيس الجمهورية، فخامة السيد جوسيه إدواردو دوس سانتوس، وزعيم منظمة يونيتا، السيد جوناس سافيمي، فقد واجهتنا حالات معينة تعتبر غير مواتية بالنسبة لتطوراتها العادية والمنشودة.

وكما تعرف الجمعية، أن تنفيذ بروتوكول لوساكا قد تضمن جدولاً زمنياً لمهام محددة بالنسبة للحكومة ومنظمة يونيتا.

ولسوء الطالع أن الموقف الذي اتخذته قيادة منظمة يونيتا فيما يتصل بالوفاء بالتزاماتها، أدى إلى نشوء حالات غير مقبولة خلال تنفيذ بروتوكول

لا تزال بعض البلدان في قارتنا تواجه عقبات خطيرة بسبب التدخل السلبي في عملية السلم وفي جهودها من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية ورفاه الشعوب الأفريقية وتحقيق السلم والأمن والاستقرار السياسي.

ولا شك أن مشكلة الصراعات في أفريقيا تشكل إحدى المسائل الحاسمة التي تضر بالتنمية والاستقرار في منطقتنا. وتود حكومة أنغولا أن تثنى على جهود الجهاز المركزي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها في مختلف المناطق والبلدان الأفريقية مثل بوروندي وليبيريا والصومال.

وفي هذا السياق، نؤيد جهود البلدان المجاورة والبلدان الأخرى التي تنادي بتسوية سياسية تفاوضية من أجل تسوية الأزمة في بوروندي على أساس النظام القانوني الدستوري للبلد ووفقاً للمصالح المشروعة للأطراف. ونعتقد أنه من أجل أن يتحقق هذا الهدف فلا بد من إجراء حوار شامل بين الأطراف المعنية.

ونود أن نشيد بالرئيس السابق لتنزانيا، المعلم جولوس نيرييري، على جهوده لجمع أشقائنا البورونديين، الذين فرقتهم العداوة، حول طاولة التفاوض، ونحن مقتنعون بأن توفر حسن النية من جانب السياسيين سيساعد شقيقتنا أمة بوروندي على التغلب على مصاعبها الحرجة.

وفيما يتعلق بليبيريا، نود أن نهني البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التقدم الملموس المحرز حتى الآن والسذي توج بأداء السيدة روث بييري اليمين كرئيسة لمجلس الدولة الليبيري وبدء عملية نزع سلاح الأطراف المتحاربة.

ولسوء الطالع أننا، لا تزال نشعر بالقلق إزاء الحالة في الصومال. ونشعر بأنه في حالة الصومال، كما هو الحال في صراعات أخرى، ليس هناك وسيلة لإيجاد السلام إلا الحوار فيما بين الأطراف المعنية.

ونود أن نؤكد مرة أخرى تأييدنا للبلدان في تلك المنطقة، ولا سيما رئيس وزراء إثيوبيا في جهوده من أجل تجميع الطوائف الصومالية سوياً حول طاولة التفاوض. ونشعر أيضاً بأن الأمم المتحدة يجب

الأنغولية من الفوضى الاقتصادية والاجتماعية التي تتخبط فيها من جراء الموقف المتعنت الذي يقفه أولئك الذين يحاولون صد الريح بأيديهم العارية.

وفي هذا الصدد، أود أن أشكر المجتمع الدولي على جهوده وتفهمه سعياً لتحقيق السلام في أنغولا. ونحن ندرك التكاليف الهائلة لعمل بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، بيد أن هذا المنعطف منعطف حساس جداً، ومثابرة المجتمع الدولي أمر جوهري لأن النصر أكيد. ولن يسعنا القول إن تضحية المجتمع الدولي كانت مجددة إلا بانتصار السلام والديمقراطية في أنغولا.

وإن مشاركة منظمة يونيتا في تحقيق تلك الأهداف أمر ضروري. لذلك، نحث المجتمع الدولي على مواصلة ممارسة الضغط من أجل حمل زعيم يونيتا على سلوك السبيل السوي، ونبذ الحرب نهائياً، وإقناعه بشغل موقعه بين أبناء المجتمع الأنغولي.

ويتعرض شعب أنغولا منذ أكثر من ٣٠ عاماً لحروب متتالية سببت ولا تزال تسبب له معاناة يعجز وصفها. فبعد إجراء الانتخابات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، غرقت أنغولا مرة أخرى في حرب حملت على توجيه جميع الأنشطة الحكومية صوب سياسة اجتماعية طارئة كان هدفها الوحيد التخفيف من النتائج الشنيعة التي لحقت بحياة الأنغوليين وأطاحت بآمالهم.

ولقد أوجد ذلك الصراع ما يزيد على مليوني مشرد يتأثرون مباشرة بالصراع؛ وحمل أكثر من نصف مليون لاجئ على اللجوء إلى بلدان مجاورة، وعمل على تشويه أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص. أما في المجال الاقتصادي، فقد دمر ما يزيد على ٧٠ في المائة من الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والقاعدة الزراعية - الصناعية.

وليست تلك المؤشرات إلا بعضاً من المؤشرات العديدة التي تكشف حقيقة أبعاد الكارثة التي حلت بالأنغوليين والتي أفضت إلى تدهور خطير في الحالة الإنسانية في البلد.

ونظراً للحالة المأساوية التي وصفناها سابقاً، لم تعد حكومتني في وضع يمكنها من أن تواجه هذا

لوساكا، بالرغم من حقيقة أن الحكومة وفت وأكثر بالتزاماتها بموجب الجدول الزمني.

وفي الحقيقة، أن منظمة يونيتا لم تقصر في الوفاء بالتزاماتها والامتنال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة فحسب، ولكنها عجزت أيضاً عن تنفيذ التزاماتها الأساسية في عملية السلم: فقد فشلت في تجميع جميع قواتها العسكرية الفعلية في أماكن الإيواء؛ ولم تسلم أسلحتها الخفيفة والثقيلة؛ ولم تنفذ إدماج جميع ضباطها العموميين في القوات المسلحة الأنغولية النظامية وفقاً للاتفاق؛ وواصلت عملية وضع العقوبات والمصاعب في طريق اختيار وإدماج ٣٠٠ ٢٦ من قواتها في الجيش الوطني الأنغولي؛ وأخيراً، لقد منعت الانتقال الحر للأفراد والنقل الحر للبضائع، وبهذه الطريقة عطلت بسط إدارة الدولة على كامل أراضيها الوطنية.

ويعلم الأعضاء أيضاً، رفض الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في المؤتمر الذي عقده في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ آب/أغسطس من هذا العام العرض الذي تقدمت به الحكومة إلى رئيسه والمتعلق بمنصب نائب رئيس الجمهورية. وقد أوجدت منظمة يونيتا بعلمها هذا صعوبة إضافية لتشكيل حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية. ولم يأت ذلك الموقف من جانب زعيم منظمة يونيتا كمفاجأة للعديد من مراقبي عملية السلام الأنغولية لأنه يتوافق مع عدم الثبات الذي عودنا عليه السيد سافيمبي. فلقد وضع دائماً مصالحه الشخصية فوق مصالح الأمة الأنغولية. وبناء عليه، يتضح بجلاء أن منظمة يونيتا تحاول على صعيد استراتيجي تأخير عملية السلام وتنفيذ بروتوكول لوساكا، وتعمل على تفاقم الأزمة الاجتماعية والاقتصادية، والخط من شأن البروتوكول والالتزامات الأخرى المتعهد بها.

غير أن الحكومة الأنغولية، على الرغم من الصعوبات التي تواجهها العملية، عقدت العزم على ألا تدخر جهداً من أجل حل جميع مشاكل البلد بالحوار وبالالتزام الجماعي. وقررت حكومتنا وهي تعمل يداً بيد مع القوى الديمقراطية الحريضة على تحقيق السلام والمصالحة الوطنية في أنغولا أنه بصرف النظر عن الظروف، أن نضع حداً لدورة الشقاق الذي يمزق البلد. وسنشرع في عصر جديد من السلام والتسامح السياسي، ونعزز المؤسسات الديمقراطية وننقذ الأمة

وكان جوهر تلك التطورات الدولية في الواقع الرفض العارم على الصعيد الوطني لاحتكار السلطة والدكتاتورية، مع توجيه رسالة عميقة إلى الإنسانية عموماً، وهي أنه إذا كنا نرغب في بناء عالم من المشاركة الجماعية والتنمية البشرية، فيجب أن نبني علاقات دولية على أسس العدالة والتسامح وحكم القانون والتعاون والشفافية. ولقد أمل المجتمع البشري وتوقع أن تكفل العدالة الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الأفراد والأمم والدول من خلال رفض الهيمنة ومنح مزايا خاصة للقلة المسيطرة؛ وآمل أن ييسر التسامح، من خلال الاعتراف بتنوع الحضارات والمعتقدات، فضلاً عن احترام حقوق جميع الدول، التواصل فيما بين الحضارات والتفاهم المشترك، الأمر الذي يثري الحضارة الإنسانية المشتركة ويمكن جميع أعضاء المجتمع الدولي من المشاركة على نحو كامل وفعال في رسم شكل عالم المستقبل ووضع معايير وأنماط التصرف فيه، وآمل أن يكفل حكم القانون الأمن والمصالح المشروعة للأفراد والجماعات والدول.

إن التعاون سيحل محل المواجهة، ومن هنا ستبذل جهود بشرية مشتركة لحل المشاكل المشتركة وخدمة الأهداف المشتركة. والشفافية، بتوفيرها إجابات وحلولاً موضوعية واضحة للقضايا العالمية، إنما تعزز الثقة المتبادلة على الصعيد الدولي.

وفي مثل هذا العالم، تحتل الأمم المتحدة مركزاً فائق الأهمية. فهي تجسد آمال وطموحات عضوية المجتمع الدولي بأسرها، وبهذا فإنها توفر إطاراً ملائماً لصنع القرار وتنفيذه على نحو مشترك شفاف ويستند إلى القانون من أجل تشجيع الخير العام وإيجاد حلول للعلل المشتركة. وإن انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية في العقد الماضي من أجل وضع وتدوين قواعد سلوك جديدة لنظام جديد حسن التنظيم، والنجاح النسبي لجهاز الأمم المتحدة للحيلولة في منع أو تخفيف حدة صراعات دولية وإقليمية عديدة، والمناقشة البنّاءة بشأن إعادة تنشيط الجمعية العامة وإصلاح مجلس الأمن كلها أمثلة إيجابية ميمونة في ذلك الاتجاه.

ومن ناحية أخرى، في خضم التنافس والتناحر في صياغة النظام العالمي البازغ، برزت ظاهرة جديدة. وهذه الظاهرة بعيدة كل البعد وغريبة كل الغرابة عن العالم المتوخي عموماً القائم على المشاركة الجماعية والتنمية البشرية، لدرجة أن نجاحها واستمرارها

التحدي بمفردها. فبقاء ملايين الأرواح البشرية أصبح في خطر.

لذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر، بإخلاص، المجتمع الدولي والحكومات، فضلاً عن المنظمات الحكومية وغير الحكومية، على المساعدات التي قدمتها إلى الشعب الأنغولي. وأناشدها أن تواصل تقديم المساعدة إلى الشعب المحتاج دون أن تشيخ بنظرها عن تقديم المساعدة من أجل التنمية وتحقيق الاكتفاء الذاتي. ونحن الأنغوليين المسالمين وحكومتنا لن نتخلى عن المسؤوليات الملقة على عاتقنا.

وأود، مرة أخرى، أن أتقدم بأطيب تمنياتنا إلى الرئيس وهو يتراأس الجمعية العامة في هذه الدورة، وأتعهد له بتعاون وفد بلدي معه تعاوناً كاملاً وصادقاً.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، السيد علي أكبر ولايتي.

السيد ولايتي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالفارسية؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): إنه لمصدر ارتياحنا العميق أن نرى دبلوماسياً له خبرة السيد غزالي اسماعيل، يمثل آسيا وبلداً صديقاً وشقيقاً هو ماليزيا، يتراأس الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وأود أن أهنئه على انتخابه بجدارة. وإثني لوائق بأنه سيتمكن، بما لديه من قدرات، من توجيه عمل هذه الدورة الهامة بطريقة مثالية. وأكد له التعاون الكامل لوفد جمهورية إيران الإسلامية في الاضطلاع بالولاية الهامة الموكولة إليه.

إن التطورات التي حصلت خلال العقد الماضي على الساحة العالمية، لا سيما اضمحلال النظام الدولي ذي القطبين والحاجة إلى استبداله بنظام عالمي جديد كانت مبعث آمال وتوقعات عديدة. فالأمم حول العالم، بصرف النظر عن حضاراتها وعاداتها وأديانها المتنوعة. توقعت أن تظهر، على أعتاب القرن الحادي والعشرين، عملية إنشاء نظام عالمي جديد، نظام يتصف بالمشاركة الجماعية والتنمية البشرية، في مناخ تحكمه الواقعية وفهم واع بجوهر التغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية.

وفي هذا الإطار تعطي الحملة المضللة التي تُشن لتشويه صورة الإسلام، المقرونة بتعصب لم يسبق له مثيل ضد تيار البعث الإسلامي في الدول والأمم الإسلامية، مؤشرا على حملة مبتذلة لكبت هذا الدين السماوي العظيم، دين العدالة والتسامح وتحدي القمع والطغيان والتسلط. وما زال يتعين على دعاة قيادة العالم أن يتبينوا أن تعلق الناس بدينهم يرتبط ارتباطا عضويا بوجودهم ذاته وأن حملات الضغط الخارجي والدعاية السلبية لن تزيدهم إلا قوة وجلدا. إن المسيرة التقدمية للعالم الإسلامي، التي تستفيد من التراث الثري للثقافة الإسلامية والتاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية لا يمكن إيقافها ومن ثم فإن هذا القطاع الهام من البشرية سيحتل بكل تأكيد دورا متزايد الأهمية في صياغة النظام العالمي.

وبرزت مظاهر خطيرة على تناقض نزعة احتكار السلطة مع سيادة القانون على المسرح الدولي. إن سن وتوقيع تشريع يقضي بتخصيص أموال للأنشطة التخريبية والإرهابية ضد جمهورية إيران الإسلامية هو أخطر مظهر من مظاهر استباحة القانون فهو لم يعد يقتصر على سرية دوائر الاستخبارات بل وضعته الولايات المتحدة بكل استهتار في صورة قانون. وهذا القانون وأنماط السلوك غير القانونية المشابهة، بما في ذلك الحكم الشائن الصادر عن المحكمة العليا في الولايات المتحدة بالموافقة على قيام حكومة الولايات المتحدة بعملية اختطاف، تمثل اتجاها خطيرا جدا. وهذا يصور الاتجاه المتزايد لترسيخ بل وحتى تقنين الخروج على القانون وتجاهل الواجبات الدولية.

وثمة نمط سلوك مماثل تتخذه حكومة الولايات المتحدة منذ عدة سنوات وهو تخويل نفسها الحق في سن التشريعات للمجتمع الدولي وذلك بمحاولة تطبيق تشريعها المحلي خارج حدودها. والجزاءات الانفرادية الأخيرة التي سنتها الولايات المتحدة ضد الشركاء التجاريين لعدد من البلدان لا تُشكل فحسب تهديدا خطيرا لمختلف قواعد ومبادئ القانون الدولي والقرارات العديدة لهذه الجمعية والمحافل الدولية الأخرى وتدخلا صارخا في الشؤون الداخلية والخارجية لدول أخرى بل في واقع الأمر تشير إلى اتجاه خطير جدا يقوض أبسط دعائم العلاقات في الزمن المعاصر.

وإن رفض مختلف الحكومات والمحافل الدولية لهذه التشريع ومقاومة تطبيقه مقاومة شاملة يشهدان

سيغرق الأمل في مجتمع بشري عالمي في بحر من التناحرات والقتال. وفي واقع الأمر، صاحب توسع الديمقراطية القائمة على المشاركة في بلدان عديدة، ظهور حركة معقدة نحو السلطة المطلقة بل نحو احتكار السلطة على الصعيد الدولي؛ وهذا اتجاه يستند إلى الهيمنة ويهزأ بشكل خطير لم يسبق له مثيل بالعدالة والحرية والمشاركة وسيادة القانون والتسامح وحقوق الإنسان والتعددية والديمقراطية.

وتتلخص السمات السلوكية الواضحة لهذا الخطر الذي يتستر وراء واجهات جذابة فيما يلي: أولا الانفرادية وهي تعني الافتقار التام إلى الالتزام بالتعاون المتبادل والحلول المشتركة والاعتماد اعتمادا كلياً على التدابير الانفرادية في مختلف الميادين. ثانيا، الانتهازية وذلك باللجوء إلى المحافل الدولية بوصفها مجرد آليات لتعزيز المصالح الذاتية الوطنية، وفي كثير من الأحيان سعياً وراء أغراض محلية. ثالثاً، السرية، التي تتخذ شكل الإصرار على أساليب دوغماتية غير شفافة وسرية، ورفض الشفافية التي تثبط انتهاك الترتيبات المتعددة الأطراف. ورابعاً، تأتي استباحة القانون وهي التملص من القانون مع الصفاقة في انتهاك القانون والأعراف العامة حتى بطريقة علنية أو رسمية. خامساً، هناك الإملاء ويتمثل في تشجيع المخططات المحلية والأولويات الوطنية بإملاء السياسات على الآخرين بما في ذلك عن طريق تطبيق التشريعات الداخلية خارج حدود الدولة. وسادساً، هناك الإكراه باللجوء بلا وازع إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية الدولية.

وأبرز علامة على نزعة احتكار السلطة الدولية الجديدة تظهر في الميدان الثقافي. فعالمنا يتسم بتنوع الأديان والحضارات والثقافات والتقاليد وينتج عن هذا التنوع بطبيعة الحال بروز نظم عديدة من القانون والقيم توجد بينها أوجه تشابه وكذلك أوجه اختلاف. ومما يؤسف له أن دعاة قيادة العالم إما أنهم لم يستوعبوا هذا الواقع الواضح وضوح الشمس نظراً لافتقارهم للعمق التاريخي والثقافي أو أنهم وجدوا هذا الواقع لا يتمشى ومصالحهم فيحاولون بالتالي إهماله. ومما يدعو إلى الأسف أن تعاون بعض الدول الأخرى في هذا الصدد زاد من تفاقم هذا التعصب الانتهازي.

عن القلق والغضب وحتى لممارسة الضغط السياسي غير المشروع. وبعبارة أخرى، فإن الأوتوقراطية الدولية الجديدة، على النقيض من مزاعمها بتأييد حرية التعبير، لا تتسامح حتى مع أبسط الآراء المخالفة لسياساتها المدمرة.

إن شيوع هذه الاتجاهات في مجلس الأمن يبين بوضوح أن المجلس بحاجة إلى إصلاحات وتعديلات جوهرية وموضوعية وخاصة في قواعده وإجراءات صنع قراراته. فاليوم أصبح واقع الساحة الدولية مختلفا اختلافا كبيرا عن الواقع الذي كان سائدا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، مما يجعل مجلس الأمن بهيكلة الحالي ضعيفا ويمنعه من مواجهة التحديات الجديدة.

ومن الناحية الأخرى، تتمتع الجمعية العامة بمصدقية أكبر نظرا لطابعها العالمي والديمقراطي والشفاف نسبيا. وينبغي ألا يصبح هذا الجهاز الأعلى للمنظمة محفلا لمناقشات عامة غير حاسمة. ولا بد للجمعية أن تتبوأ، وفقا للميثاق، مكانها الصحيح بوصفها المحفل الرئيسي لصنع القرارات المتصلة بالقضايا السياسية والاقتصادية الدولية الهامة.

وفي عالم اليوم، تتضح حتمية المشاركة العالمية والجهود الجماعية للنهوض بالأهداف المشتركة وحسم المشاكل الدولية بصورة جلية بسبب التكافل المتبادل بين أعضاء المجتمع الدولي. ويتصل أحد أكثر المجالات الملحوظة للغاية للتعاون الجاد بتحدي مكافحة جميع أشكال الإرهاب. وللأسف، فإن نفس الحكومة التي شاركت في رعاية ودعم مختلف أشكال الإرهاب وذلك عن طريق عدة أمور من بينها تخصيص الأموال لعمليات تخريبية ضد إيران، وتقديم الملاذ والمساعدة للإرهابيين المعروفين، وتأييد إرهاب الدولة الإسرائيلي، والقيام بعمليات قتل جماعي وخطف - حالت أيضا دون اتخاذ أي إجراء دولي جاد في هذا المضمار وذلك بتوجيه اتهامات ضد الآخرين لا أساس لها من الصحة.

وأكرر في هذه الجمعية أن توجيه اتهامات بدوافع سياسية ضد دولة أو بضع دول أو مجموعات أو مناطق لا يمكن أن يساعد، ولن يساعد، على حسم هذه المشكلة الدولية الرئيسية. إن التخلص من هذا الخطر الدولي يتطلب تعاونا عالميا جادا على أساس المعايير التالية: إدانة ورفض جميع أشكال الإرهاب، بغض النظر عن هوية ضحاياه ومرتكبيه ودون أي اعتبار لميولهم

على أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يسكت - ولن يسكت - على تدخل إحدى الدول وفرضها لسياساتها وانتحالها للقيادة على حساب الأولويات الوطنية والعلاقات الخارجية للدول الأخرى.

ولقد أحالت جمهورية إيران الإسلامية هذين التشريعيين إلى المحكمة الدولية المختصة. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ما لم يتم كبح هذا الاتجاه الخطير في المراحل الأولى من ظهوره فستكون له آثار لا رجعة فيها بما في ذلك تقويض مصداقية الالتزامات الدولية. وإذا ما ترك الخارجون على القانون يدوسون بالأقدام على سيادة القانون فإن السلم والأمن في العالم سيتعرضان لخطر عظيم.

وهذا الاتجاه العام صوب الهيمنة أضعف مجلس الأمن الذي سقط مرات عديدة فريضة لمصالح عضو دائم. فعلى سبيل المثال، لم يخفق المجلس في منع الهجمات الإسرائيلية على النساء والأطفال اللبنانيين العزل في مواقع للأمم المتحدة فحسب بل أنه غض الطرف أيضا عن التقارير التي تثبت بالدلائل الطابع المتعمد لهذه الجريمة، ومن ثم فقد تخلى عن مسؤولياته في الميدان الإنساني ومسؤولياته المنصوص عليها في الميثاق لصالح الاعتبارات السياسية لمؤيدي إسرائيل.

وبالتعويل على هذا الدعم غير المشروط، يواصل النظام الصهيوني دون عقاب تنفيذ سياسات الاحتلال التوسعية في فلسطين وفي جنوب لبنان وفي مرتفعات الجولان السورية، بالإضافة إلى ممارسته المعتادة لإرهاب الدولة وانتهاكه الصارخ للحقوق الأساسية لشعب فلسطين المسلم. ولا تولى إسرائيل أي اعتبار للقانون الدولي ولا تبدي أي التزام بالسلم، وإنما هدفها الوحيد ترسيخ احتلالها لأراضي الآخرين وتوسيع نطاقه. وفي ضوء هذه الحقائق، فإن النتيجة المنطقية الوحيدة هي أن السلم في الشرق الأوسط يتطلب حلا عادلا وشاملا لقضية فلسطين من خلال عودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وممارسة حقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وتحرير جميع الأراضي المحتلة.

وجدير بالذكر أن مجرد الإعراب عن هذه التحليلات الواقعية من قبل دولة ذات سيادة يساء تصويره على أنه معارضة للسلم ويقدم كذريعة للتعبير

النشطة في أي جهد لمكافحة أسلحة الدمار الشامل اللإنسانية، بينما سنضعف في الوقت ذاته جهودنا لإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وما برحت سياسات عدم الانتشار مقترنة بالتمييز وقصر النظر والغموض. فمن ناحية، يحصل برنامج الأسلحة النووية الإسرائيلي باستمرار على الدعم السياسي والتقني المباشر وغير المباشر من إحدى الدول؛ ومن الناحية الأخرى فإن سياسة التدخل القائمة على الحرمان القسري للبلدان الأخرى الموجودة في نفس المنطقة من حقها المشروع في الحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية أصبح حجر الزاوية للسياسة الخارجية لنفس تلك الدولة.

إن نشر الادعاءات الباطلة لزرع الخوف والقلق، وتصدير وجود عدو وهمي، وإضرار نار الانقسام والتوتر، ممارسات كثيرا ما يلجأ إليها كذريعة لتبرير الوجود الأجنبي والتدخل العسكري علاوة على المبيعات المحيرة للعقول لنظم الأسلحة الزائدة عن الحاجة وغير الضرورية. إن هذا السلوك تمتاز به سياسة الولايات المتحدة في الخليج الفارسي التي لم تسفر سوى عن زيادة انعدام الأمن والاستقرار داخل دول المنطقة وفيما بينها.

وعلى الرغم من الحملات التعويقية والمغرضة، تواصل جمهورية إيران الإسلامية توضيح مبادراتها وتنفيذ تدابيرها الرامية إلى تشجيع قدر أكبر من الثقة على الصعيد الإقليمي، وإلى تعزيز احترام مبادئ القانون الدولي؛ وتحقيق الشفافية في التسليح وتخفيض النفقات العسكرية؛ وإقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل؛ وتعزيز السلم والأمن عن طريق المساعي الحثيثة لتشجيع وتيسير التفاهم والمصالحة؛ وتوطيد التعاون الاقتصادي.

وفي وسط آسيا ومنطقة القوقاز، وإدراكا منا للأوضاع الدينية والثقافية والتاريخية والتجارية القائمة بين الدول الأعضاء في منطقة التعاون الاقتصادي، ما فتئت جمهورية إيران الإسلامية تحاول بإخلاص توسيع مجالات التعاون فيما بين الدول الأعضاء في تلك المنظمة الإقليمية الهامة. إن توسيع شبكات النقل، بما فيها إحياء طريق الحرير، يتيح إمكانية تحقيق زيادة هائلة في حجم التجارة لا بين الدول الأعضاء

وأهدافهم السياسية؛ رفض تقديم الملاذ للإرهابيين أو المجموعات الإرهابية ومنع نشاط الإرهابيين أو من ينوب عنهم؛ وقف جميع الأنشطة الدعائية والاتهامات الباطلة والمفتقرة إلى الدلائل. مرة أخرى نكرر التزامنا بالمشاركة في أي إجراء تعاوني عالمي جاد وشامل لمكافحة هذه الظاهرة اللإنسانية والقضاء عليها.

وفي ميدان نزع السلاح ما برح المجتمع الدولي في سعيه إلى إنهاء كابوس المحرقة النووية مصابا بمرض الانفرادية والسرية والتهرب من حكم القانون. ومن باب المفارقة أن الدول الرئيسية المنتجة والموردة للأسلحة أبدت في السنوات الأخيرة قلقا متزايدا إزاء انتشار الأسلحة المتطورة أكثر مما أبدته الدول التي لا تمتلك تلك الأسلحة. وفي الوقت ذاته، فإن الدول الأولى تحجم عن قبول أي خطة لنزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية موثوق بها.

وتواصل بعض الدول النووية وحليفاتها إدراج مفهوم الرد النووي على التهديدات غير النووية في أحلافها الدفاعية. وقد بذلت هذه الدول ذاتها كل جهد ممكن في محكمة العدل الدولية لمنعها من إصدار حكم يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وخلال المفاوضات التي جرت في مؤتمر نزع السلاح لوضع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في صيغتها النهائية، وبصورة تتناقض مع فتوى محكمة العدل الدولية بشأن المطلب القانوني للتفاوض بحسن نية من أجل نزع السلاح النووي، اصطدمت كل إشارة إلى نزع السلاح النووي في إطار زمني محدد بمعارضة شديدة من قبل عدد صغير من الدول الحائزة للأسلحة النووية. وفي تلك المفاوضات ذاتها، أدى الإصرار على الوسائل التقنية الوطنية غير الشفافة الانفرادية بدلا من نظام دولي للرصد متعدد الأطراف وشفاف إلى خلق عقبة رئيسية في طريق توافق الآراء. وحتى مبدأ المفاوضات المقبول عموما لحسم هذه المشاكل وغيرها والتوصل إلى توافق الآراء حول هذا الصك الدولي الحيوي تعرض للنقض. وقد أدى هذا الإجراء غير الديمقراطي والمتمزمت إلى قيام الجمعية بالموافقة وفتح باب التوقيع على معاهدة معيبة لا تعبر عن توافق دولي في الآراء. ونحن، بالاشتراك مع كثير من دول عدم الانحياز الأخرى، سننضم إلى قائمة الموقعين على هذه المعاهدة لا لسبب سوى التزامنا بالمشاركة

إنساني خطير وتدفق مئات الآلاف من اللاجئين الأبرياء عبر الحدود الإيرانية.

وما برحت إيران تواصل تشجيع وتعزيز السلم والتفاهم لا في منطقتنا فحسب بل أيضا في العالم عموما، باعتبار ذلك حجر الزاوية في سياستها الخارجية. وخلال الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس جمهورية إيران الإسلامية إلى أفريقيا، أدت جهودنا من أجل تحقيق المصالحة بين السودان وأوغندا إلى التوقيع على مذكرة سلام بين الدولتين المجاورتين ونأمل أن نتوصل إلى تحقيق سلام أكثر ديمومة بتعاون وتفاهم الجميع.

إن عالم اليوم يقتضي ويستحق، أكثر من أي وقت مضى، التعامل الأخلاقي والأمن والاحترام المتبادل والثقة المتبادلة وسيادة القانون ومشاركة الجميع والتعاون الجماعي من أجل التطور الإنساني. وأن الشمولية الدولية الجديدة، على الرغم من واجهتها المضللة، تتناقض بصورة متأصلة مع هذه القيم وتعد إنكارا للمنتجات الأخيرة للمجتمع الإنساني. فالتطور التدريجي للمجتمع الدولي لا يمكن تحقيقه باستبدال الدكتاتوريات المحلية بالطغيان الدولي، وإنما عن طريق بذل جهد مشترك لتحقيق المثل والتطلعات الإنسانية المشتركة، بما في ذلك، في جملة أمور، التفاهم من خلال احترام القيم المقدسة وإبداء روح التسامح المتبادلة تجاه ثقافات الآخرين ومعتقداتهم؛ والمشاركة والتعاون الجماعي في حسم المسائل الدولية في إطار عملية حرة وديمقراطية وشفافة لاتخاذ القرارات؛ والأمن من خلال سيادة القانون والالتزام العملي بالمعايير والالتزامات الدولية؛ وإعادة توجيه الطاقات والموارد بعيدا عن القسر وسباق التسلح ونحو الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والتنمية البشرية في جميع أبعادها الثقافية والأخلاقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠

فحسب بل أيضا بينها وبين البلدان الأخرى في أوروبا وشرق آسيا والخليج الفارسي.

وفيما يتعلق بأفغانستان، ومتابعة لوساطتنا، وبالنظر إلى أن استعادة السلم والاستقرار تتطلب من جميع الدول، وخاصة دول المنطقة، أن تستخدم مساعيها من أجل إقناع الأطراف المتحاربة بوقف الحلقة المفرغة من الحرب بين الأشقاء، فإننا نزمع عقد مؤتمر إقليمي في الشهر المقبل في طهران، يشارك فيه وزراء خارجية المنطقة الإقليمية وممثلون عن الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وفيما يتعلق بالأزمة في طاجيكستان، فقد استخدمنا كل وسيلة متاحة لنا لتقريب مواقف أطراف الصراع اعتقادا راسخا منا بأن هذه الخلافات لا يمكن تسويتها بالقوة أو بالوسائل العسكرية. ونظرا لما يترتب على اتساع الصراع من آثار، فإن من الحتمي زيادة التنسيق والتعاون فيما بين دول المنطقة وكذلك بينها وبين الأمم المتحدة.

وفي كاراباخ، نرحب بوقف إطلاق النار والمحافظة عليه ونعتقد أن هذا الصراع لا يمكن حسمه إلا عن طريق المفاوضات، والانسحاب من الأراضي المحتلة وعودة اللاجئين إلى ديارهم. إن جمهورية إيران الإسلامية، التي ترتبط بعلاقات صداقة مع كل من أرمينيا وأذربيجان، مستعدة لمواصلة جهودها لحسم هذا الصراع بالتعاون مع الدول الأخرى في المنطقة.

وفي شمال العراق، ما برحت سياسة جمهورية إيران الإسلامية تقوم على أساس الحفاظ على أمن مناطقنا الحدودية ومنع تسلل الإرهابيين، بالاقتران مع التأكيد المستمر على احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية، علاوة على تجنب التوتر والصراع بين مختلف الأطراف الكردية العراقية. ومن دواعي الأسف أن الاتجاهات التعويقية والاحتكارية، بالإضافة إلى أعمال التدخل الأناية وعدم الاكتراث، أدت إلى كابوس